أثر الإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في الكويت

نادر مبارك مطلق فهد العدواني*

* **نادر مبارك مطلق فهد العدواني** مدير عام بشركة آرآم اس العالمية للتجارة العامة والمقاولات بالكويت – دكتوراه بالدراسات التجارية والادارية وتتمثل الاهتمامات البحثية في الدراسات التجارية (اقتصادية) ٠
Email : aladwani.nader@gmail.com

الملخص

هدف البحث إلى تحليل أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي وذلك بتوصيف وتحليل خصائص ومحددات الانفاق العسكري وآليات تمويله، وذلك للوقوف على مدى مساهمته فى عملية التنمية الاقتصادية وكيفية تعظيم العائد الاقتصادى لهذا الإنفاق في الكويت.

وتم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري للبحث، والمنهج التحليلي عند تحليل البيانات والإحصائيات لمتغيرات البحث بهدف استنباط بعض النتائج التى تتصف بالعمومية وتتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية وذلك فيما يتعلق بالآثار الإيجابية أو السلبية التى يتركها الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادي، كما تم استخدام الأساليب الكمية من خلال، تقدير علاقة الناتج المحلى الإجمالى بالإنفاق العسكرى.

وتبين من نتائج البحث صحة الفرضية البحثية بوجود علاقة إيجابية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الكويت، وقد أوصي البحث بضرورة ترشيد الإنفاق العسكري، وزيادة الإهتمام بجوانب التنمية البشرية كالتعليم والصحة.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العسكري، النمو الاقتصادي، الإنفاق العام، التنمية البشرية.

Abstract

The aim of the research is to analyze the impact of military spending on economic growth by describing and analyzing the characteristics and determinants of military spending and its financing mechanisms, in order to determine the extent of its contribution to the economic development process and how to maximize the economic return of this spending in Kuwait.

The descriptive approach was used in the theoretical side of the research, and the analytical method when analyzing the data and statistics of the research variables in order to derive some results that are general and consistent with the assumptions of economic theory in relation to the positive or negative effects that military spending leaves on economic growth, and quantitative methods were also used. During, estimate the relationship of GDP to military spending.

The results of the research revealed the validity of the research hypothesis of the existence of a positive relationship between military spending and economic growth in Kuwait. The research recommended the necessity of rationalizing military spending and increasing attention to human development aspects such as education and health.

Key words:military spending, economic growth, public spending, human development.

١- مقدمة:

يرتبط الإنفاق العسكري لأي دولة إرتباطاً وثيقاً بحجم المخاطر التى تتعرض لها هذه الدولة، سواءً كانت تلك المخاطر قائمة أو محتملة فى لحظة ما فى المستقبل، وكذلك يرتبط بقدرة هذه الدولة على تحمل الآثار الاقتصادية لعبء هذا الإنفاق، ومهما بلغت الدولة درجة استقلالها الاقتصادى ستكون عرضه للتهديد ما لم تستكمل بناء قوتها العسكرية، والقوة العسكرية غير المدعومة بقاعدة إقتصادية قوية ستؤدى إلى إنهيارها.

وشهد هذا العقد من القرن الواحد والعشرين تزايد الإنفاق العسكرى العالمى وفقاً لاحصائيات معهد استوكهولم لأبحاث السلام الدولى حيث بلغ ١١٤٦ مليار دولار في سنة ٢٠٠١ بنحو ٢,٥ % من اجمالى الناتج العالمي والذي بلغ نحو ٤٦٠٠٠ مليار دولار، ثم ارتفع الإنفاق العسكري إلى ١٧٥٣ مليار دولار في ٢٠١٢ أي بزيادة قدرها ٥٣ % عن عام ٢٠٠١.

وقد ذكر معهد استوكهولم الدولى لأبحاث السلام أن الانفاق العسكرى العالمى فى عام ٢٠١٠ بلغ ١٧٣٩ مليار دولار، فى حين بلغ ١٧١١ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ ليحقق ارتفاعا بنسبة ١,٦% فقط، ويرجع هذا الانخفاض في معدل نمو الإنفاق العسكري إلى الركود الاقتصادي العالمى الذى سببته الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨.

كما تراجع الإنفاق العسكرى فى أوروبا بنسبة ٨,٢% مع بدء الحكومات فى معالجة العجز المتزايد فى ميزانياتها، ولكن زاد الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٨١% خلال (٢٠٠١ – ٢٠١٢)، ويقدر الإنفاق العسكرى الأمريكى بنحو ٨,٤% من إجمالي الناتج المحلى.

وعلى صعيد آخر ارتفع الاتفاق العسكري في منطقة الشرق الأوسط من ٧٠,٢ مليار دولار في عام ٢٠٠١ ليصل إلى نحو ١٣٦,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٢.

وبلغ حجم الإنفاق العسكرى فى الكويت نحو ١٢,٩ مليار دولار عام ١٩٩٠ ليمثل حوالى ١١٧,٣% من الناتج المحلى الإجمالى بسبب تحمل نفقات الغزو العراقي للكويت، كما بلغ ٧,٢ مليار دولار في عام ٢٠١٨ ليمثل ٥,١% من الناتج المحلى الإجمالي[١].

والسؤال المثير للاهتمام هو: **لماذا تستمر الدول النامية فى زيادة إنفاقها العسكرى بالرغم مما تعانيه من قصور الإيرادات العامة في تمويل الإنفاق العام؟.**

(١)احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

وتنحصر الإجابة عن هذا السؤال في أن أهمية الإنفاق العسكرى ترجع إلى دوافع اقتصاديه وأخرى أمنية، حفاظاً على سيادة الدولة، وكذلك لتحقيق الهيبة السياسية لها.

وتتمثل الدوافع الاقتصادية فى تدعيم البنية الأساسية للدولة وتوفير فرص العمل من خلال الصناعات الحربية وكذلك الحد من التبعية العسكرية والإقتصادية للخارج، ويلاحظ أن الدوافع الأمنية تحتاج إلى قاعدة إقتصادية قوية، ونجاح عملية التنمية الاقتصادية تحتاج إلى الإستقرار الداخلى والخارجى وهذا ما يوفره ويحققه الإنفاق العسكرى، بل أن الكثير من الدراسات أوضحت أن الإنفاق العسكرى يساهم فى زيادة التشغيل والإنتاج فى القطاع المدنى ويمكن أن يكون وسيلة لتكوين الكوادر البشرية والمهارات الفنية التى تحتاجها السوق المحلية.

ومن هنا تأتى أهمية البحث فى دراسة أثر الإنفاق العسكرى على الإقتصاد الكويتي بصفة عامة وعلى النمو الاقتصادي فيهما بصفة خاصة، وهل هو يمثل عبء على الاقتصاد القومى أم أنه يساهم إيجابياً في نموه.

٢- مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث فى تتبع وتحليل ظاهرة تزايد حجم الإنفاق العسكرى وما يترتب عليه من تزايد مستمر فى الأعباء الاقتصادية، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على جوانب التنمية الاقتصادية والبشرية المختلفة، كالانفاق علي التعليم والصحة والبنية الاساسية.

وعليه تكمن مشكله البحث في محاولة الاجابة عن **السؤال التالي:**

هل توجد علاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الكويت؟.

٣- أهمية البحث:

تأتى أهمية البحث من خلال تناول قضية على درجة عالية من الأهمية فى ضوء الارتفاع المستمر فى حجم الإنفاق العسكرى وكذلك التزايد المستمر، وللتعرف على آثار الإنفاق العسكري على الاقتصاد القومي بوجه عام، وعلى النمو الاقتصادي بوجه خاص.

٤- فروض البحث: يتمثل فرض البحث، في الفرض التالي:

توجد علاقة عكسية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادى في الكويت.

٥- هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل أثر الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي وذلك من خلال:

أ- توصيف وتحليل خصائص ومحددات الانفاق العسكري وآليات تمويله.

ب- تحليل أثر الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى للوقوف على مدى مساهمته فى عملية التنمية الاقتصادية وكيفية تعظيم العائد الاقتصادى لهذا الإنفاق في الكويت.

٦ - الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: (ماجد: ٢٠١٥)(٢):

بعنوان: "**آثار الإنفاق العسكري على الاستثمار العام دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠١٢)**":

هدفت الدراسة إلي بيان أثر الإنفاق العام علي الاستثمار العام، واستخدمت الدراسة التكامل المشترك، وتبين من هذه الدراسة صحة هذا الفرض، بل وجاءت النتائج متفقة مع نتائج الدراسات السابقة، والتى توصلت الى ان العلاقة طردية بين الانفاق العسكرى والاستثمار العام، وأوصت الدراسة بزيادة الإنفاق علي التنمية البشرية.

الدراسة الثانية: (راشد: ٢٠١٦)(٣):

بعنوان:"**أثر الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي علي النمو الاقتصادي في تركيا**"

هدفت الدراسة إلي بيان أثر النمو الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في تركيا، وتبين من نتائج الدراسة صحة الفرضية البحثية، وقد أوصت الدراسة بضرورة ترشيد الإنفاق العسكري.

الدراسة الثالثة: دراسة (Alex & chi: 1995) (٤):

قامت هذه الدراسة بالتطبيق على الولايات المتحدة خلال (١٩٥٣-١٩٨٧) بهدف دراسة أثر تخفيض الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى، وتوصلت الدراسة إلى:

أ- أن الإنفاق العسكرى له تأثير سالب على الاستثمار وهذا التأثير طويل الأجل ويرجع ذلك إلى أن تكلفة أو عبء تمويل برامج الدفاع تتحملها الأجيال المستقبلية

---

(٢) مجدي ماجد، **آثار الإنفاق العسكري على الاستثمار العام دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠- ٢٠١٢)**، (جامعة المنوفية: كلية التجارة، ٢٠١٥).

(٣) راشد خلف سالم، **أثر الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادي علي النمو الاقتصادي في تركيا**، (جامعة الزقازيق: معهد الدراسات الأسيوية، ٢٠١٦).

(1) Alex and Chi., "Defense Expenditure, Economic Growth and The Peace Dividend", (**American Political Science Review**, **Vol. 84**, **No.4**, December 1990,P.75.

ب- جاء تأثير الاستثمار على النمو الاقتصادى معنوي وموجب، فى حين كان أثر الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى غير معنوى.

ويعنى هذا أن الإنفاق العسكرى لا يؤثر مباشرة، على النمو الاقتصادى ولكن تأثيره يكون غير مباشر عن طريق الاستثمار بمعنى أن الزيادة فى الإنفاق العسكرى تؤثر سلباً على النمو الاقتصادى ولكن هذا التاثير لا يحدث مباشرة، وأنه عند قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض إنفاقها العسكرى فإن أى اثر إيجابى لهذا التخفيض على النمو الاقتصادى لا يتحقق إلا بعد فترة زمنية لا تقل عن ٥ سنوات.

الدراسة الرابعة: دراسة (D, Landan1993)(١):

بعنوان" **The Economic Impact of Military Expenditure** ":

وبدأ " **Landan** " دراسته بانتقاد بعض الدراسات السابقة التى تناولت موضوع الإنفاق العسكري وتأثيره على النمو الاقتصادى ورأى أن معظم الدراسات السابقة يؤخذ عليها بعض السلبيات والتى يمكن اجمالها فى قصر فترة الدراسة، وإهمال لكثير من المتغيرات الاقتصادية، ووجود ارتباط أو علاقات تبادلية بين الإنفاق العسكرى وبعض متغيرات النموذج .

وتوصلت الدراسة وفقا للعامل الثالث، وهو - توزيع الموارد الاقتصادية بين الدفاع والاستثمار- فإن الإنفاق العسكرى يتزاحم مع الاستثمار على الموارد المتاحة، مما يخفض من معدل النمو الاقتصادى، أى أن زيادة الإنفاق العسكرى تؤثر بشكل سلبى على الاستثمار، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى خفض معدل النمو الاقتصادى.

الدراسة الخامسة: دراسة: (T/Bayovmi, D,Hewitt&S,Symansky 1998)(٥):

أجرى هذه الدراسة خبراء صندوق النقد الدولى، لبحث الآثار الاقتصادية لتخفيض الانفاق العسكرى خلال الفترة (١٩٨٣ – ١٩٩٣) وشملت الدراسة الدول الصناعية وكذلك الدول النامية، وقامت الدراسة باختبار أثر تخفيض الإنفاق العسكرى بنسبة موحدة ٢٠% لكل الدول علي بعض المتغيرات الاقتصادية وهى (الاستثمار- الاستهلاك والناتج المحلى – الرفاهية الاقتصادية) وكانت النتائج المتعلقة بالاستثمار لهذه الدراسة، **كالأتى:**

---

(١) D. Landan " The Economic Impact of Military Expenditure " **Policy Research Department . No. 1138 w. b , May 1993 .**

(1) T. Bayovmi, P. HewitttS.Symansky, " **The Impact of World World cuide Military Spending Cuts on Developing camtries** " **Journal of Policy Modeling, Vol 20, No, 3 1998** , pp, 261 -30 .

- **بالنسبة للدول الصناعية:** يؤدي خفض الإنفاق العسكرى بنسبة ٢٠% إلى زيادة الاستثمار بنسبة ٢%، وزيادة الاستهلاك بنسبة ١%، وزيادة الناتج المحلى الاجمالى (معدل النمو الاقتصادي) بنسبة ٠,٣%، ويرجع ذلك إلى أن خفض الإنفاق العسكرى يعنى خفض الإنفاق الحكومى وهذا يسمح بخفض الضرائب وأسعار الفائدة الأمر الذى يؤدى إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ومن ثم زيادة معدل النمو القتصادي.
- **بالنسبة للدول النامية:** يترتب على خفض الإنفاق العسكرى بنسبة ٢٠% زيادة الاستثمار بنسبة ٠,٤% وكذلك زيادة الاستهلاك بنسبة ٠,١% وذلك فى الأجل القصير– أما فى الأجل الطويل فسوف يترتب على خفض الإنفاق العسكرى زيادة الاستثمار بنسبة ٢,١% وزيادة الاستهلاك بنسبة ٠,٨% وكذلك زيادة الناتج المحلى (معدل النمو الاقتصادي) بنسبة ٠,٢%.

٧- منهج الدراسة:

تم استخدام النهج الاستقرائي والاستنباطي، وكذلك المنهج التحليلي لبيانات الدراسة والإحصائيات لمتغيرات الدراسة بهدف استنباط بعض النتائج التى تتصف بالعمومية وتتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية، وتم استخدام الأساليب الكمية باستخدام البرنامج الاحصائى **SPSS**.

٨- خطة البحث:

تم تناول البحث من خلال المحاور الأربعة التالية:

المحور الأول: مفهوم ومحددات الإنفاق العسكري وآليات تمويله.

المحور الثاني: أثر الانفاق العسكري علي النمو والتنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: التحليل الاقتصادي للانفاق العسكري في الكويت.

المحور الرابع: قياس أثر الانفاق العسكري علي النمو الاقتصادى في الكويت.

المحور الأول

مفهوم ومحددات الإنفاق العسكري وآليات تمويله

اختلف العديد من الاقتصاديين والمعاهد والوكالات والهيئات العسكرية في تحديد مفهوم الإنفاق العسكرى، الأمر الذى يستتبعه الاختلاف في التقديرات الاحصائيه لهذا الإنفاق[*]، وهذا التباين في التقديرات يرجع إلى ثلاث مجموعات من الأسباب، **هي**[٦]:

المجموعه الأولي: تتعلق بالاختلاف في تعريف الإنفاق العسكري ومكوناته وحدوده.

المجموعه الثانية: المتصلة بطريقة تقدير الإنفاق العسكري، هل بالاسعار الثابتة أم بالجارية.

المجموعة الثالثة: تلك المتعلقة بنظام تحويل الإنفاق العسكرى من العملة المحلية إلى عملة دولية تجعلها قابلة للمقارنة مع إحصاءات الدول الأخرى.

وعليه تم تناول هذا المحور من خلال **النقاط التالية:**

١- مفهوم الإنفاق العسكرى ومكوناته:

١-١ : مفهوم الإنفاق العسكرى

هناك وجهتي نظر لتعريف الإنفاق العسكري[٧].

وجهة النظر الأولي: وتعتبر ذات نظرة ضيقة حيث تعتبر الإنفاق العسكري بأنه "جزء من الإنفاق العام للدوله، تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر، أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلاً أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية".

والأخذ بهذا المفهوم قد يكون مضللاً ولا يعبر عن حقيقة هذا الإنفاق **للأسباب التالية:**

- لم يأخذ في الاعتبار المساعدات العسكرية الخارجية.

---

* هناك خمس مصادر رئيسية للإحصاءات الخاصة بالإنفاق العسكرى **وهى:**
-**AMF** (Arab Monetary fund) صندوق النقد العربى
- **SIPRI** (Stockholm International Peace Research Institute).
-**IMF** (International Monetary fund) صندوق النقد الدولى -**GFS** (Government finance statistic, year book)
-**ACDA** (US Arms control and Disarmament Agency) وكالة الحد من التسلح ونزع السلاح فى الولايات المتحدة .
-**IISS** (intennational institute for strategic studies- london) المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن

(٦)عبد الرزاق الفارس، **السلاح والخبز: الإنفاق العسكرى فى الوطن العربى(١٩٧٠-١٩٩٠)**، (جامعة الدول العربية: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣)، ص ٦٥.

(٧)طلال محمود كداوى، **الإنفاق العسكرى الإسرائيلى : ١٩٦٥-١٩٩٠**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ص ٣٨-٣٩.

- لم يأخذ في الاعتبار المدفوعات الخاصة بالحروب السابقة والمحاربين القدماء.
- لم يأخذ في الاعتبار الأنشطة الحديثة التي تقع ضمن موازنة الدفاع، **مثل:** مدفوعات أعمال الاغاثة ومكافحة الكوارث الطبيعية ومشروعات البنية الأساسية وبالتالى فإن الأخذ بوجهة النظر تلك يجعل الإنفاق العسكرى إما متدنياً أو مبالغاً فيه.

وجهة النظر الثانية: تعتبر ذات نظرة واسعة وشاملة للإنفاق العسكرى الأمر الذى يجعلها أكثر واقعية. ووفقا لوجهة النظر تلك فإن الإنفاق العسكرى يتمثل في **الأتي**[٨]:

- النفقات العسكرية المباشرة. – المساعدات العسكرية.
- كافه المدفوعات إلى المحاربين القدماء. – النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية .
- النفقات التي تدعم بشكل مباشر البرامج الدفاعي– المدفوعات للحروب العسكرية السابقة.

ولعل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه منظمات جمع البيانات عن الإنفاق العسكرى وتحليلها هو الاختلاف في تقديرات الإنفاق العسكرى من دول مختلفة وتعريفات مختلفة.

وقد قام عدد من المنظمات بوضع تعريفات للإنفاق العسكرى موحدة المقاييس، أكثرها شيوعاً تعريفات حلف الناتو وصندوق النقد الدولي، ودائرة نزع السلاح التابعه للأمم المتحدة.

وتعتبر هذه التعريفات مماثلة لبعضها البعض إلي حد كبير، والفارق الرئيسي هو إدراج أو استبعاد المساعدات العسكرية والقوات شبه العسكرية ومعاشات التقاعد العسكرية[٩].

ولذلك فإن الباحث سوف يقوم باستخدام تعريف SIPRI للإنفاق العسكري، لأنه سيتم الاعتماد عليه كمصدر رئيسي لبيانات الإنفاق العسكرى.

وبناءً علي ذلك فإن الإنفاق العسكري واستناداً إلى تعريف SIPRI فإنه يتضمن الإنفاق على الجهات الفاعلة والأنشطة التالية[١٠]:

أ– القوات المسلحة، بما فيها قوات حفظ السلام.

ب– وزارة الدفاع وهيئات حكومية أخرى مشتركه في مشاريع دفاعية.

ج– القوات شبه العسكرية، عندما يحسب أنها مدربة ومجهزة لعمليات عسكرية.

د – الأنشطة العسكرية في الفضاء.

([8])Musgrave and P. Musgrave, " **Public Finance in Theory and Practice** ", Macgrow – Hill book comp . 1989, p. 145.

([9]) **SIPRI**, Year book, 2006, p. 419.

([10])Sipri, **Year book**, 2009, pp. 307–308.

وبالتالى فان الإنفاق العسكري يشمل جميع الإنفاق الجارى والرأسمالى علي **البنود التالية:**

– العسكريون والمدنيون، بما في ذلك رواتب تقاعد العسكريين والخدمات الاجتماعية للأفراد.

– العمليات والصيانة والمشتريات. – البحث والتطوير العسكري.

–المساعدات العسكرية (في الإنفاق العسكري للبلد المانح).

١–٢: مكونات الإنفاق العسكرى:

تتمثل أهم مكونات الإنفاق العسكري في دول العالم المختلفة فى العناصر **الرئيسية التالية**[١١]:

أ–المهايا والأجور: ويعتمد ذلك على إجمالى القوة العسكرية العاملة والاحتياط والتعويضات كما يضاف لها نفقات التدريب والتجهيز والاقامة والتغذية، وبصفة عامة يمثل هذا البند من ميزانية الدفاع في غالبية الدول نسبة تبلغ نحو(٢٠% – ٢٥%) من نفقات الدفاع للدولة.

ب– الغاز والوقود: يقدر بصفة عامة ما يخصص لهذا البند نسبة تبلغ نحو(٥% – ١٠%) من ميزانية الدفاع، حيث يستخدم الوقود في مختلف المجالات في القوات المسلحة، ويعتمد ذلك على أفراد القوات، وعدد الدبابات والعربات المدرعة والعربات العادية والجرارات، وكذلك عدد الطائرات في قواتها الجوية وعدد السفن البحرية ... الخ.

ج – صيانه الأسلحة والمعدات الحربية: تقدر النسبة المخصصة لهذا البند بنحو ١٥% من ميزانية الدفاع، وتقدر النسبة المخصصة للصيانة بنسبة تتراوح من (٥%– ١٠%) من قيمة المعدات فى القوات المسلحة بصفة عامة، ومثال على ذلك ان المعدات التى تبلغ قيمتها نحو ٢٠ مليار دولار، وتحتاج (١– ٢) مليار دولار سنويا للصيانة، وستقل هذه النسبة إذا توافرت صناعات حربية محلية.

د – الإنشاءات والتحصينات:

من الميزانية الدفاعية، ويزيد هذا المخصص في فترات التوتر والحروب، وماذا لو أنفق هذا المبلغ على الإنشاءات المدنية، **مثل:** الفنادق والمساكن.. الخ.

هـ – الأسلحة والمعدات والأبحاث والتطوير: يقدر ما يخصص لهذه البنود نحو ٥٠% من الميزانية الدفاعية، وتدعم الحكومة تكاليف البحوث والتطوير العسكرية.

وينظر إلى أنه حال إنفاق هذه المبالغ على التنمية الاقتصادية، فسوف يعود بالفائدة على الدولة بدلاً من إنفاقها على الاستعدادات الدفاعية.

([١١])جمال مظلوم، **القوات المسلحة والتنمية الاقتنصادية**، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩)، ص ص ٢٢–٢٣ .

و- الصناعات العسكرية المحلية: وقد تكون هذه الصناعات لخدمة القطاع المدنى (كصناعة الأجهزة الكهربائية أو الطبية) أو لخدمة القطاع العسكرى (كصناعة الآلات العسكرية المختلفة) ونسبة هذا البند من ميزانية الدفاع تختلف باختلاف درجة تقدم الدولة، فتزداد هذه النسبة مع زيادة تقدم الدولة، وتقل مع تخلف الدولة لاعتمادها على الواردات من هذه السلع.

ز – الواردات العسكرية: تختلف نسبة هذا البند من ميزانية الدفاع من دولة لآخرى، وتعتمد هذه النسبة على مجموعة من العوامل، **أهمها:**

- درجة تقدم الدولة وعلاقتها عكسية مع حجم الواردات.
- الاضطرابات السياسية وعلاقتها طردية مع حجم الواردات.
- العلاقات مع دول الجوار، فتزداد حجم هذه الواردات في حالة توتر العلاقات مع دول الجوار، كما هو الحال في دول الطوق العربي (مصر– الأردن– سوريا) مع اسرائيل.

٢- خصائص الإنفاق العسكري:

يتميز الإنفاق العسكرى بعدة خصائص تميزه عن غيره من صور الإنفاق الأخرى باعتباره إنفاقاً حكومياً إلزامياً، سواء كان في وقت الحرب أم وقت السلم، وتتمثل **أهمها في**[١٢]:

أ- صعوبة إلغاء الإنفاق العسكرى عموماً في أى دولة مهما اختلف نظامها، وإن كان من الممكن خفض الإنفاق العسكرى، وليس الغاؤه فى وقت السلم.

ب- تؤدى زيادة حجم الإنفاق العسكرى في دولة ما إلى تقليل احتمالات اندلاع الحروب، مما يعنى في التحليل النهائى أن التكاليف التي يتحملها المجتمع استعداداً للقتال تصبح عوائد ضمنية للاقتصاد أثناء فترات السلم.

ج – تدفع زيادة الإنفاق العسكرى لدولة ما الدولة المعادية لها أن تسارع بزيادة إنفاقها العسكرى، وهكذا تدخل الدولتان في سباق التسلح، ومن ثم دخولهما في دائرة مفرغة من زيادة الإنفاق العسكرى وما لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد.

د – تتخذ قرارت الإنفاق العسكرى السلطات العامة بالمشاركة مع وزارة الدفاع للدولة، حيث يتم مقارنة منافع الإنفاق العسكري المباشرة وغير المباشرة بتكاليفها، ولا يمكن ترك تقدير تلك التكاليف للسلطات المحلية.

---

(١٢) عبد الرازق الفارس، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٢٣- ٢٤.

هـ – تتكون أسواق السلاح العسكرى من عدد قليل من المنتجين (احتكار قلة) مقابل محتكر وحيد للشراء في كل دولة غالبا ما تكون وزارة الدفاع، وتختلف هذه السوق عن بقية أسواق الاحتكار في أن الأسعار تتحدد في تلك السوق من خلال التفاوض بين المنتجين والمشتري.

و – صعوبة دخول مشروعات جديدة الى هذه السوق، ويرجع ذلك الى ارتفاع التكاليف الرأسمالية بسبب تلك الأصول المتخصصة التى يصعب استخدمها في استخدامات بديلة.

ز – يصعب تقدير أهداف الإنفاق العسكرى ومنافعه بواسطة أفراد المجتمع، حيث يعد الدفاع سلعة عامة، ومن ثم فإن قرارات الإنفاق العسكرى قرارت جماعية توكل إلى سلطة عامة.

ح – عدم مرونة الإنفاق العسكرى بالنسبة للناتج المحلي، فغالباً ما ترصد الدولة ميزانية محددة للإنفاق العسكرى، وحتي لو حدث انخفاض في الناتج المحلي فإن ميزانية الإنفاق العسكرى تظل ثابتة، وفي أوقات الرواج الاقتصادى حيث يتزايد الناتج المحلي، فإن ذلك قد يؤدي إلي زيادة الإنفاق العسكرى، ولكن الزيادة في الإنفاق العسكرى تكون أقل من الزيادة في الناتج المحلي، ومن ثم يمكن القول بأن الناتج المحلى ذو تأثير ضعيف فى الإنفاق العسكرى[١٣].

٣- محددات الإنفاق العسكرى:

يعد الإنفاق العسكرى قراراً ذا طبيعة سياسية واستراتيجية واقتصادية، وبناءً على هذه الطبيعة فإن مستوياته تتحدد بطبيعة عملية اتخاذ القرار ونوعيتها في الدولة[١٤].

ومع ذلك فإن أهم محددات الإنفاق العسكرى ترجع إلى توقعات السياسيين والعسكريين للحاجة إلى القوة سواءً لأغراض الدفاع أو لأغراض التهديد أو لأغراض الاشتراك فى القتال[١٥].

ومن ثم فإن أهم هذه العوامل تتمثل في **الآتى:**

٣-١- العوامل السياسية: تتمثل أهم هذه العوامل، **فيما يلى**[١٦]:

أ- **الاستقرار السياسي:** ويتوقف ذلك على مدى وجود معارضة سياسية، ونوع ودرجة الضغط الذي تمارسه هذه المعارضة، فعندما تكون درجة التهديد مرتفعة فإن هذا يتطلب من السلطة

---

(١٣)طلعت الدمرداش، **الاقتصاد الاجتماعي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦)، ص ص ٥٤٢-٥٤٣ .

(14)Ron P. Smith, " Models of military Expenditure " , **Journal of Applied Econometrics, vol. 4, 1989**. p . 346.

(١٥)طلعت الدمرداش، " تحليل آثار الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على الاقتصاد المصرى فى الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥ " ، **المجلد ٤، العدد ٢، مجلة البحوث التجارية، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة**، ص ٥٠٠.

(4) A. Maizels and K . Nissanke, "The Determinants of Military Expenditures in developin Countries ", **World development, vol. 14, No.9, 1986**, p. 1128

الحاكمة الاحتفاظ بحجم كبير من القوة العسكرية يتناسب مع درجة التهديد لغرض تحجيم المعارضة والمحافظة على النظام، ومن ثم توجد علاقة عكسية بين حجم الإنفاق العسكرى والاستقرار السياسي.

ب- **طبيعية نظام الحكم: قد يكون نظام الحكم عسكرياً أو مدنياً، ومن ثم إذا كان نظام الحكم عسكريا أدى ذلك لزيادة الإنفاق العسكرى، بسبب امتلاك هذه الحكومة امكانيات للتمويل تفوق** تلك التي تقدر عليها أنظمة الحكم المدنية، نظراً لتميزأنظمة الحكم العسكرية بالقوة، فانه بمقدورها أن تحصل على مزيد من الايرادات سواءً عن طريق رفع الأسعار أورفع الضرائب، أو فرض ضرائب جديدة، وفي ظل أنظمة الحكم المدنية، فان مستوى الإنفاق العسكرى سيختلف بحسب رؤى الاحزاب السياسية وخيارات هيكل القوة المراد امتلاكها ما بين القوة النووية والقوة التقليدية.

ج- **التحالف الاقليمي:** قد يكون هذا التحالف سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، وعليه فإن مستوى الإنفاق العسكرى سوف يتأثر بشكل هذا التحالف، وسيكون مستوى الإنفاق العسكرى للدول الداخلة في هذه التحالفات أعلي منه فى الدول خارج تلك التحالفات.

د- **الإنضمام إلى أحلاف عسكرية دولية: قد يكون هذا الإنضمام في شكل تحالف استراتيجى أو لتوفير تسهيلات للقواعد العسكرية الأجنبية، ويؤدى ذلك إلى زيادة الإنفاق العسكرى، نظراً لما يتطلبه هذا التحالف من ارتباطات عسكرية مباشرة تأخذ شكل تدريب وتجهيزات، وارتباطات غير مباشرة تأخذ شكل ضغوط لتوسيع المؤسسة العسكرية لتوفير تسهيلات أفضل للقواعد العسكرية الأجنبية ودعم لسياسة القوة الاقليمية لهذا الحلف العسكرى.**

٣-٢ : العوامل الاقتصادية: وتتمثل أهم العوامل، **في الآتى:**

أ- **الموارد الاقتصادية** : كما زاد حجم الموارد الاقتصادية، كلما أدى ذلك إلى زيادة الناتج القومى، ومن ثم زيادة حجم الإنفاق العسكرى، والعكس صحيح.

ولا يقتصر الأمر على مسألة القدرة المالية معبراً عنها بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة (بحيث تكون الدول الغنية قادرة على تمويل مؤسسة عسكرية ضخمة)، ولكن يمتد أيضاً إلى أن تكون هذه الدول وأمثالها مطمعا للآخرين، حيث يفرض عليها تحويل قدر ملحوظ من ثروتها في

شكل حماية عسكرية، وبذلك سيكون الإنفاق العسكرى بمثابة ثمن الحفاظ على الأمن القومى من التهديدات الخارجية(١٧).

ب- **معدل النمو الاقتصادى:** حيث يلعب دوراً معنويا في تحديد مستوى الإنفاق العسكرى بالمدى الذى يترتب عليه وجود علاقة طردية بينهما، ويمكن ربط تأثير النمو الاقتصادى في الإنفاق العسكرى، **بالأتى**(١٨):

- سيؤدى ارتفاع معدلات النمو الى زيادة متوسطات الدخول، ومن ثم زيادة الايرادات الضريبية، والتي ستشجع على زيادة مخصصات الإنفاق العسكرى.
- سيؤدى ارتفاع معدلات النمو الى زيادة الإنفاق العسكرى، نظراً لأن القوات المسلحة ستصبح أكثر عددا مع مواكبة التطور فى التسليح العسكرى.
- قد تؤدى عملية التنمية الاقتصادية إلى عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، مما قد يؤدى إلى تأجيج الصراعات الداخلية، فسيستلزم ذلك احتياجات أمنية أكبر.

ج - **حجم الموازنة الحكومية:** يخوض وزراء الدفاع فى كافة دول العالم أثناء بحث الموازنة الحكومية، معارك نقاشية حادة، من أجل زيادة مخصصات ميزانية وزارة الدفاع، حيث توجد علاقة طردية بين حجم الموازنة والإنفاق العسكرى، وذلك لأن الإنفاق العسكرى يمثل أحد البنود المهمة في الموازنة، وبما أن حجم الموازنة يتم تحديده في ضوء الايرادات العامة والظروف الاقتصادية، وبالتبعية سوف يكون لتلك المتغيرات الأثر فى تحديد حجم الإنفاق العسكرى.

د- **التصنيع العسكرى:** يعكس وجود صناعة أسلحة محلية جعل الإنفاق العسكرى عند مستويات مرتفعة، هذا من جانب، ومن جانب أخر يحدث في بداية دخول الدولة في مجال التصنيع العسكرى أن تكون التكلفة الأولية للمشاريع التي يضمها هذا التصنيع منخفضه، مما يجعلها أكثر جاذبيه لمتخذ القرار، لكن في مراحل لاحقة يتضح أن الاحتياجات للإنفاق تفوق كثيرا

(1) Ayres . Ron, " Arms Production as a Form of Import –Substituting Industrialization The Turkish Case " , **World Development, vol, 11, No. g, 1983**, p . 818.

(2) David K . Whynes, **The Economics of Third World Military Expenditure**, (London: Macmillan Press, 1979) , P. 34.

التقديرات الأولية، مما يفرض على متخذ القرار ضمان موارد مالية اضافية تجنبا لاهدار تلك الموارد، خاصة إذا لم تكتمل تلك المشاريع أو يتخذ قرار بإيقافها[١٩].

هـ- **موارد النقد الأجنبي:** يؤدى توافر النقد الأجنبي إلى تلبية احتاجات الدولة من الأسلحة المتطورة التي غالبا ما تكون مرتفعة السعر نظراً لكونها عالية التكنولوجيا، مما يؤدى إلى زيادة النفقات العسكرية، وعلى العكس فإن نقص الموارد الاجنبية ستقيد واردات الدولة العسكرية[٢٠].

و- **المساعدات الخارجية:** سواء كانت تلك المساعدات الخارجية في صورة منح أو قروض فيلاحظ أنه في حالة الاعتماد على دولة معينه بالذات في كل من المساعدة أوالتسليح سترافقها مستويات عالية من الإنفاق العسكرى أكثر مما لو كان مصدر المساعدة ومصدر التسليح مختلفين، علاوة على أن تلك المساعدات تسهم فى رفع الإنفاق العسكرى لما يواكبها من متطلبات كالصيانة[٢١].

ز – **المصالح الحيوية المشتركة:** تهدف كل دولة إلى تطوير مصالحها التجارية بوسائل متنوعة من السياسات الخارجية والعسكرية مع الدول الحليفة لها في اتفاقيات تجارية أو عسكرية، وممكن أن تتدخل لها في مواجهات عسكرية مع أطراف أخرى، كما في حالة كوريا الجنوبية والولايات المتحدة ضد كوريا الشمالية، أو اسرائيل مع الولايات المتحدة، يلاحظ أن حجم الدولة واتجاهها العسكرى يلعب دوراً كبيراً في حجم إنفاقها العسكرى، فعندما تكون الدولة كبيرة كالولايات المتحدة فعادة ما تبحث عن تأثير خارج حدودها لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية، مما يؤدى إلى زيادة إنفاقها العسكرى لأن مصالحها لا تنحصر في رقعتها الجغرافية فقط، بل تشمل مناطق أبعد (قيام أمريكا بحماية منطقة الخليج العربي بسبب احتياجها للبترول)، كما يؤدى التوجه التوسعى لدولة كاسرائيل الى زيادة نفقاتها العسكرية لأنها في حالة عداء وحرب دائم مع جيرانها[٢٢].

---

(١٩) طلعت الدمرداش، " تحليل آثار الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على الاقتصاد المصرى فى الفترة ١٩٧٥– ١٩٩٥ " **مرجع سبق ذكره** ، ص ٥٠١ .

(٢٠) حابس فؤاد عصفور، **اثر الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق (الأردن – سوريا – مصر وإسرائيل)**، رسالة ماجستير، (الأردن : جامعة اليرموك ، ١٩٨٨)، ص ٩ .

(21)A .Maizels and K .Nissanke, **op. cit.**, p. 1130 .

(٢٢) طلال محمود كداوى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٥٣.

ج – **النشاط الاقتصادى الدولي:** ويعتبر هذا العامل مكملاً للعامل السابق، فطالما كان الدافع الرئيسي للدولة هو زيادة فرص الإستثمار من أجل التنافس على الأرباح، مما يدفع بهذه الدول إلى استخدام إنفاقها العسكرى لدعم عمليات الإستثمار.

ووفقاً لهذا التصور ستصبح الأهداف الاقتصادية الدولية محددا معنويا للسياسة الخارجية والعسكرية، ولعل البعض لا يوافق على أن الثروات تتوزع بين الشعوب عن طريق التجارة فقط، ولكن هناك عامل أهم وهو القوة العسكرية للدولة.

ولعل الولايات المتحدة الامريكية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (بوصفها قوة سياسية واقتصادية وعسكرية) وأصدق مثال لذلك، فقد أتاح وضعها هذا بأخذ زمام المبادرة فى ايجاد نظام مالى واقتصادى يضمن لها تجارة مستقرة ومتنامية لسلعها وتوليد ارباحاً من خلال الوصول الى مصادر المواد الأولية والعمل الرخيص وإستثماراتها عبر البحار، وقد كان الداعم الاساسى لهذا النظام هو التفوق العسكرى الناجم عن إنفاقها العسكرى الضخم[٢٣].

٣-٣ : العوامل الأمنية الداخلية وعوامل استراتيجية خارجية:

تزداد حاجة الدولة للقوات المسلحة للحفاظ على أمنها وحدودها من أى تدخل خارجى، كذلك تزداد الحاجة إلى زيادة المخصصات العسكرية لحاجات الأمن من أجل الأهداف الهجومية والدفاعية، فالاستراتيجية الهجومية تحتاج إلى مخصصات أكثر من الاستراتيجية الدفاعية. وكذلك فإن الحفاظ على وحدة الدولة داخليا، يزيد من إنفاقها العسكرى.

وتتمثل أهم العوامل الأمنية الداخلية والعوامل الاستراتيجية الخارجية، في **الآتى**[٢٤]:

أ – **الحروب الأهلية:** يؤدى تعدد الأعراق والديانات في الدولة الواحدة إلى احتمال حدوث صراعات داخلية قد تهدد بتقسيم الدولة، كما حدث فى سوريا ولبنان والسودان والعراق، ويستلزم ذلك إلى زيادة النفقات العسكرية منعا لنشوب حروب أهلية.

ب – التهديدات المتوقعة:وتتعلق بالحروب المتوقعة التي يتوقف تقديرها على توقعات السياسيين والعسكريين، فيرتفع الإنفاق العسكرى في المناطق التي تلوح في أفقها احتمالات الحروب كمنطقة الشرق الأوسط.

---

(2) Tom Riddell, " U.S. Military Power,The Terms of Trade, and The Profit Rate", **American**

Economic Review, vol . 78, No. 2, (May 1988), p. 60 .

(٢٤) حابس فؤاد عصفور ، **مرجع سبق ذكره،** ص ص ١٠-١١.

ج – **سباق التسلح:** يؤدى شراء أحد الخصوم للأسلحة بدفع الطرف الآخر الى المزيد من الشراء، وقد يحدث سباق تسلح بين دول لا عداء بينها على الاطلاق، بل يكون من أجل المحاكاة فقط.

٤ – أسباب زيادة الإنفاق العسكرى:

توجد مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية تؤدى إلى زيادة حجم الإنفاق العسكري، **هي:**

٤ – ١ – الأسباب السياسية: يمكن تقسيم تلك الاسباب الى أسباب خارجية وأخري داخلية:

٤ – ١ – ١: الأسباب الخارجية: وتتمثل في **الآتي**[٢٥]:

أ – **المنازعات الاقليمية:** يتعلق معظم الإنفاق العسكري في الدول النامية بالمنازعات الاقليمية، **مثل:** المنازعات التي كانت بين (ايران والعراق) وبين (الهند وباكستان وبين (فيتنام وكوريا) وبين (تركيا واليونان) وبين (ليبيا وتشاد)، فتقوم الدولة بزيادة إنفاقها العسكرى إما طمعاً في الاستيلاء على أجزاء من الدولة المجاورة أو للدفاع عن أراضيها ضد الأطماع الخارجية.

ب – **مواجهة الارهاب الدولي:** فقد لا تكون الدول المجاورة مصدر تهديد، بل قد يكون مصدر التهديد من بعيد وليس من دول بل من جماعات صغيرة، كما حدث في أحداث ١١ سبتمبر من عام ٢٠٠١ وما تلاها من غزو الولايات المتحدة لافغانستان والعراق، وقد هددت دول أخرى بالحرب، مثل سوريا وايران بحجة دعم تلك الدول للإرهاب.

ج – **محاولة لعب دور إقليمى مؤثر:** يترتب علي زيادة التسلح العسكرى للدولة بزيادة الإنفاق العسكرى زيادة تأثير الدولة علي الدول المجاورة، **مثل:** وضع كل من إيران واسرائيل فى المنطقة، وما لذلك من أثر مباشر في العمليات العسكرية والسياسية في المنطقة الأمر الذى يدفع بالدول المجاورة إلي زيادة إنفاقها العسكرى.

٤ – ١ – ٢ – الأسباب الداخلية: وتتمثل في **الآتي**[٢٦]:

أ – وجود عصيان مدنى كما حدث في جنوب أفريقيا.

ب – وجود اضطرابات داخلية. ج – وجود حرب أهلية كما حدث في لبنان ونيجيريا والسودان.

د – وجود حركات مناهضة كما في باكستان وأندونسيا. هـ – مواجهة الاحتلال كما في فلسطين.

([٢٥])محمد رئيف مسعد ، " انعكاسات الإنفاق العسكرى على القطاع الصناعى والتنمية الاقتصادية: مع إشارة خاصة للهند ومصر " ، **مجلة البحوث والدراسات العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٠** ، ص ٣٥٩.

([26])Barry Rubin and Thomas A. Keaney, " **Armed Forces in The Middle East Politics and Strategy'**, Framk cass, London, 2002, p . 106.

٤-٢- الأسباب الاقتصادية:

٤-٢-١: الأسباب الاقتصادية الخارجية: تتمثل في **الآتى**[٢٧]:

- قد تكون زيادة الإنفاق العسكري التي تقوم بها الدول النامية نتيجة حروب تقوم بها الدول المتقدمة على الدول النامية لتحقيق أهداف اقتصادية، وإن كانت تتزرع بأسباب سياسية واهية، فالحرب على العراق مثلاً، ما هى إلا لحماية مصالح الغرب البترولية في الخليج.

٤-٢-٢: الأسباب الاقتصادية الداخلية:

وتتمثل أهم هذه **الأسباب، في**[٢٨]:

أ- قد يساهم الإنفاق العسكري في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال **الأساليب التالية:**

- مشاركة العديد من دول العالم في البرامج النووية، ولا يكون هذا لتحقيق أغراض عسكرية فقط، ولكن أيضاً لتنمية المشروعات التنموية وغيرها من المشروعات التي تستخدام الطاقة النووية.
- توفير فرص عمل من خلال المؤسسة العسكرية لعدد متزايد من الأفراد.
- تحقيق أهداف اقتصادية عسكرية ومدنية، **مثل:** الصناعات الحربية التي تنتج معدات عسكرية في فترة الحرب ومنتجات مدنية في وقت السلم.
- الاستفادة من أغراض البحث والتطوير العسكري في المجالات المدنية، ففكرة الإنترنت هي في الأصل فكرة عسكرية وأصبح لها استخدام مدنى غير محدود.

ب – يحافظ الإنفاق العسكرى على المكاسب الاقتصادية التي تحققها أى دولة، فلا يمكن للعملية الإنتاجية أن تتم في الدولة دون توافر مناخ من الأمن الخارجى والداخلي، ولذلك فالقوة العسكرية كفيلة بتأمين الدولة من خطر العدوان الداخلى أو الخارجى، حتى لو لم يتم استخدام تلك القوة.

٤-٣- الأسباب العسكرية: وتتمثل أهم هذه **الاسباب**[٢٩]:

أ – سباق التسلح بين الدول. **ب**– درجة النمو الاقتصادى أو الارتباط بين الثروة والتسلح.

ج– وجود مجموعات صناعة الأسلحة ومجموعات المصالح في الدول الكبري والتى تقوم بتأجيج النزاعات والحروب الاقليمية بين الدول من أجل بيع الأسلحة.

---

(٢٧)محمود عبد الرحيم أبو سديرة ، **تطوير نظام الموازنات التخطيطية لترشيد الإنفاق العسكرى فى الدول النامية** ، رسالة دكتوراه، (جامعة قناة السويس: كلية التجارة ببور سعيد، ١٩٩٢)، ص ٣٥.

(٢٨)محمود عبد الرحيم أبو سديرة، المرجع السابق، ص ٣٦.

(٢٩)عبد الرزاق الفارس، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٠٨-١١٥.

د– البيروقراطية، حيث يلاحظ وجود النخب العسكرية في الدول النامية في مراكز السلطة واتخاذ القرار، يعزز من زيادة نفوذهم لزيادة المخصصات المالية للنفقات العسكرية، كما أن وجود مؤسسة عسكرية متقدمة في الدول الصناعية الكبري يقوى من متطلباتها العسكرية.

٥– آليات تمويل الإنفاق العسكري: من عدة مصادر، **وأهمها**[٣٠]:

أ– **فرض ضرائب جديدة أو رفع معدلات الضرائب الحالية:** هذا الاجراء له آثار سلبية على الإستثمار وكذلك علي معدل النمو الاقتصادى، حيث ان فرض ضرائب على الدخل يؤدى الى انخفاض الدخل القابل للتصرف، ومن ثم انخفاض الإدخار، مما يؤدى الى انخفاض الإستثمار، وبالتالى انخفاض معدل النمو الاقتصادى.

ب– الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية أو المحلية: غالباً ما يكون الاقتراض من المؤسسات الدولية مقابل شروط وتنازلات سياسة وعسكرية لا تناسب ظروف الدول النامية، بل تخدم أهداف الدول الكبرى فقط، وغالباً ما تتصاع الدول النامية لمثل هذه الشروط مما يخلق لها تبعية مع هذه الدول، ويواجه الاقتراض من المؤسسات المالية المحلية أيضاً بعض الصعوبات، ومنها عدم كفاية الموارد المالية المطلوبة وخاصة في الدول النامية والتي تتصف بضعف مواردها المالية.

وبالاضافة الى ما سبق فإن الاقتراض العام سيؤدى الى ارتفاع أسعار الفائدة وذلك لتشجيع الأفراد وقطاع الاعمال لشراء الأذون المطروحة للاكتتاب العام، الأمر الذى يؤدى الى انخفاض حجم الإستثمار، وعليه ستحدث آثار انكماشية.

ج– التمويل بالعجز (الاصدار النقدى): هنا لن يحدث تنافس مع القطاع المدنى على الموارد، مما يؤدى الى اختفاء الأثر الطارد للإستثمار على الرغم مما ينطوى عليه هذا الأسلوب من آثار تضخمية تضر بالإستثمار والاقتصاد.

(٣٠)مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاسترتيجى العربى ، " **الحد من الإنفاق العسكرى وجهود التنمية فى العالم الثالث** "، ١٩٩١، ص٢١.

المحور الثاني

أثر الانفاق العسكري علي النمو والتنمية الاقتصادية

إختلفت الأراء حول أثر الإنفاق العسكري علي النمو والتنمية الاقتصادية، فهناك من يدعي بأن للإنفاق العسكري أثاراً إيجابية وأخرون يرون بأن له آثار سلبي، كما في **النقاط التالية:**

١- قنوات تأثير الإنفاق العسكرى على الإقتصاد:

فهناك مجموعة من الأساليب ذات تأثير إيجابي وآخرى ذات تأثير سلبي، **كالآتى:**

١-١: قنوات التأثير الإيجابى: وتتمثل أهم هذه الأساليب، **فى الآتى**[٣١]:

أ- **زيادة الطلب الفعال:** ويتم ذلك من خلال الوظائف الجديدة التى يخلقها هذا الإنفاق، مما يؤدى إلى زيادة الدخول، ومن ثم زيادة القوة الشرائية، وينعكس ذلك بالإيجاب على زيادة معدل تشغيل الموارد العاطلة.

ب- **زيادة رأس المال البشرى:** ويتم ذلك من خلال برامج التعليم والتدريب التى تساهم فى إكتساب العاملين فيه مهارات وخبرات إدارية، وينعكس ذلك بالإيجاب على المجتمع المدنى، سواءً عن طريق تنفيذ مشروعات أو بانتقال هذه الخبرات إليه، ويعود ذلك إلى استخدام المؤسسة العسكرية للتكنولوجيا الحديثة.

ج- **خفض معدل البطالة:** ويتم ذلك عن طريق زيادة الطلب على القوى العاملة مما يساهم فى حل مشكلة البطالة، كما تعمل الخبرات والمهارات الفنية والعملية التى تكونت داخل القطاع العسكري على سد النقص فى كثير من التخصصات الفنية النادرة.

د- **زيادة المستوى الإنتاجى والتكنولوجى:** ويتم ذلك من خلال عمليات البحث والتطوير التى يقوم بها القطاع العسكرى لتحسين نوعية أسلحته، ويؤدى ذلك إلى رفع المستوي التكنولوجي، ومن ثم زيادة مستوى الإنتاج ورفع كفاءة عناصره.

هـ- **زيادة معدل الاستثمار العام:** ويتم ذلك من خلال إنشاء الطرق والكباري والموانئ والمطارات والمستشفيات **والمدارس،** وقد تتم هذه الاستثمارات أصلاً لخدمة القطاع العسكري، ولكن قد يستفيد منها أيضا القطاع المدنى.

---

(٣١)أحمد جمال الدين موسى، " الصناعة العسكرية كمحرك للتنمية فى العالم الثالث بين الطموحات والواقع " ، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة، العدد السابع، ١٩٩٠**، ص٢٥.

و- **زيـادة معـدلات التنميـة الاقتصـادية:** ويـتم ذلـك مـن خـلال المسـاهمة فـى إنشـاء المشـروعات التنموية **كإستصلاح** الأراضى ومشاريع الأمن الغذائى وإنشاء المصانع.

ز- **تهيئة مناخ الاستثمار:** وذلك من خلال تدعيم الأمن والاستقرار السياسى والاجتماعى الداخلي والخارجي، وهى من أهم العوامل الجاذبة للإستثمار.

١-٢: قنوات التاثير السلبى: وتتمثل هذه القنوات، فى **الآتى:**

أ- **تكلفة الفرصة البديلة:** يؤدى تخصيص موارد مالية للإنفاق العسكرى وهى نادرة أصلاً فى الدول النامية إلى التأثير السلبى على الاقتصاد القومى من **خلال الآتى**[٣٢]:

- تحويل الموارد بعيداً عن أنشطة الاستثمار المدنى، مما يؤدى إلى خفض مستوى الإنتاج.
- تحويل الموارد بعيداً عن النفقات الاجتماعية كالتعليم والصحة، مما يؤثر بالسلب على كفاءة وإنتاجية وتكوين رأس المال البشرى.
- خفض معدل الإدخار، بسبب إنخفاض الانفاق العام الذى ينتج السلع العامة فيزيد الانفاق الخاص فينخفض معدل الادخار، وكذلك الاستثمار.
- تحويل جزء كبير من النقد الأجنبى إلى إستيراد المعدات العسكرية بدلاً من الواردات الرأسمالية، مما يؤثر بالسلب على مستوى الإنتاج.
- خفض الكفاءات والمهارات فى المجتمع المدنى بسبب تحولها إلى القطاع العسكرى .

ب- **زيـادة عجـز الميـزان التجـارى:** وينـتج ذلـك مـن زيـادة حجـم الـواردات العسـكرية وقطـع غيـار المعدات العسكرية، مما يدفع بالدولة إلى خفض قيمة عملتها، وسيؤدى ذلك إلى نتائج عكسية، حيث سيزداد الاستيراد، وتنخفض الصادرات لضعف القدرة التنافسية، مما يزيد من التضخم.

ج- **زيادة معدلات التضخم:** يرجع إلى أن الدول النامية تتصف بضيق حجم السوق وعدم مرونة جهازها الإنتاجى، ومن ثم سيؤدى الإنفاق العسكرى إلى زيادة الطلب وإرتفاع مستويات الأسعار، ويزداد الأمر سوءاً إذا إتبعت الدولة سياسة مالية توسعية، وسينجم عن ذلك آثار سلبية، **منها**[٣٣]:

- خفض معدل الإدخار لزيادة الميل إلى الإستهلاك.
- خفض الصادرات بسبب ضعف القدرة التنافسية فى الأسواق الخارجية.
- خفض معدل الاستثمار، بسبب توجيه الأموال إلى المضاربة، ومشاريع ذات عائد سريع.

([٣٢])على محمد مراشدة ، **التنمية الاقتصادية فى ظل ظروف الحرب** ، (القاهرة : جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٠) ، ص ١٣٢.

([٣٣])محمد ابراهيم طريح ، **مدخل فى إقتصاديات النقود والبنوك** ، (الزقازيق : مكتبة المدينة ، ١٩٩٠)، ص ٢٤٤.

- خفض معدل النمو الاقتصادى، بسبب خفض معدل الاستثمار، ومن ثم إنخفاض معدل التوظف، مما يؤدي إلي تراجع مستويات الإنتاج والتى تعتبر مقياس لمعدل النمو الاقتصادى.

د- **عدم التخصيص الامثل للموارد:** يؤدي سباق التسلح إلي زيادة مستويات الإنفاق العسكري بسبب الصراعات الإقليمية والتوترات السياسية بين الدول[٣٤] .

٢: أثر الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى:

يرى بعض الاقتصاديين أن للإنفاق العسكرى آثار إيجابية على النمو الاقتصادى، ويرى البعض الأخر، أن له آثار سلبية، **كما يلى**[٣٥]:

الفريق الأول: الإنفاق العسكرى محفز للنمو الاقتصادى:

ويرجع هذا الفريق ذلك إلي مجموعة من **الأسباب التالية:**

أ- الإنفاق العسكرى يزيد من حجم الإنتاج القومى من خلال عمل المضاعف، وذلك إذا كان هناك قصور فى الطلب الكلى، كما ذكر كينز.

ب- تستفيد الدولة من الآثار الإيجابية للتطور التكنولوجى من الإنفاق في هذا القطاع.

ج- يعمل هذا الإنفاق على المساعدة فى إنشاء البنية التحتية (طرق – كبارى- مطارات..).

د- يوفر الأمن الداخلى والخارجى مما يهيئ المناخ المناسب للإستثمار.

الفريق الثانى: الإنفاق العسكرى مثبط للنمو الاقتصادى:

ويرجع هذا الفريق ذلك إلي مجموعة من **الأسباب التالية:**

أ- تحويل جزء من الموارد المالية من القطاعات المنتجة وخاصة التصديرية.

ب- زيادة عجز ميزان المدفوعات.

ج- يؤدى إلى زيادة العبء الضريبى، ومن ثم خفض معدل الإدخار ومعدل الاستثمار.

واختلفت وجهات النظر حول المتغيرات الرئيسية التى تؤثر فى معدل النمو الاقتصادى ومدى أثر كل متغير، والتى تتمثل فى المتغيرات **التالية**[٣٦]:

([٣٤]) شجاع نواز ، الأثر الاقتصادى لنفقات الدفاع ، **مجلة التمويل والتنمية ، مجلد ٢٠ ، العدد١** ، ١٩٨٣ ، ص ٣٤

([٣٥]) زكية أحمد مشعل " الإنفاق العسكرى والتنمية الاقتصادية : دراسة تطبيقية لبعض الدول العربية فى منطقة الشرق الأوسط " ، **جامعة اليرموك ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠٠٥** ، ص ١.

([٣٦]) حابس عصفور ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٣٢- ١٣٣.

المتغير الأول: الاستثمارات الإجمالية: حيث يساهم الاستثمار فى زيادة معدل الناتج المحلى عن طريق المضاعف.

المتغير الثانى: الإنفاق العسكرى: اختلفت الأراء حول أثر الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى، فبعضها ذكر بأن له أثراً إيجابياً، ويري البعض الأخر بأن له أثراً سلبياً، كما سبق.

المتغير الثالث: معدل نمو السكان: اختلفت الآراء حول أثر معدل النمو السكانى على معدل النمو الاقتصادى، فالبعض يرى بأن للنمو السكانى أثراً سلبياً، ويرجع ذلك إلي الضغط على الموارد الاقتصادية النادرة، بينما يرى أخرون بأن له أثراً إيجابياً، لأنه سيؤدى إلى استخدام أفضل للطاقة الإنتاجية وبكفاءة أعلي.

المتغير الرابع: معدل نمو الصادرات: يؤدي ارتفاع معدل نمو الصادرات إلي زيادة معدل النمو لأنها تخفف من عجز الموازنة العامة ومن ثم الحد من التضخم، والذي يؤدي بدوره إلي زيادة معدل الإدخار والاستثمار والتوظف.

المتغير الخامس: عوامل أخرى، ومنها درجة الاستقرار السياسى، والظروف الاقتصادية السائدة، وحجم المساعدات الخارجية، وقبل بيان علاقة الإنفاق العسكرى بالنمو الاقتصادى، هناك بعض لظواهر الاقتصادية المرتبطة بالإنفاق العسكرى منذ الحرب العالمية الثانية، ويتمثل أهمها فى **المشاهدات التالية**[٣٧]:

أ- تتراوح نسبة الإنفاق العسكرى إلى مجمل الناتج المحلى من (١%-٣٠%) في دول العالم.

ب- يستمد الإنفاق العسكرى مبرراته من أولويات الدولة وأهدافها القومية.

ج- لا يتأثر الإنفاق العسكرى بالانكماش، بل على العكس يرى البعض أنه وسيلة لعلاجه، ويقدر البعض بأن إنفاق مليار دولار على الشئون العسكرية يولد نحو ٧٦ ألف وظيفة.

د- يؤدى الإنفاق العسكرى إلى زيادة معدل التضخم بسبب زيادة الطلب الكلى.

هـ- يعتبر القطاع العسكرى من أهم القطاعات التى تقوم بعمليات البحث والتطوير.

٣- أثر الإنفاق العسكرى على جوانب التنمية الاقتصادية:

ومما لا شك فيه أن للإنفاق العسكرى آثار على كافة جوانب عملية التنمية الاقتصادية سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وسيتم تناول الأثار علي بعض من هذه الجوانب، **كما يلى:**

([٣٧])عبد الرحمن حسن صبرى، أثر الإنفاق العسكرى فى إسرائيل على مسار النمو الاقتصادى خلال (١٩٥٠-١٩٧٠)، **رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** ، ١٩٨٠)، ص ١٥٠.

أولاً: العلاقة المباشرة للانفاق العسكري ببعض جوانب التنمية الاقتصادية:

لا يوجد إتفاق بين الباحثين حول أثر الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية فى الدول النامية، فقد إنقسم الباحثون إلى فريقين، **فالأول:** يرى أن للإنفاق العسكرى آثار إيجابية مباشرة، ويرى **الآخر:** بأن له آثار سلبية مباشرة، ويسوق كل فريق حججه، **كما يلى:**

الفريق الأول: الإنفاق العسكرى مثبط لعملية التنمية الاقتصادية:

أشارت دراسة ألمانية فى عام ٢٠٠٢ إلى أن زيادة الإنفاق العسكرى بنسبة ١% من اجمالى الناتج المحلى لبلد ما، يمكن أن تؤدى خلال خمس سنوات إلى تراجع معدل نمو الاقتصاد بنسبة تراوحت من (٠.٢٥%- ٠.٧%)، ويرجع هذا الفريق حججهم إلى الآثار السلبية التى تصاحب الإنفاق العسكرى، والمتمثلة فى الأثار **التالية**[٣٨]:

أ- استنزاف موارد المجتمع النادرة، وعلى سبيل المثال فإن تكلفة إنتاج غواصه نووية واحدة تساوى ميزانية التعليم السنوى لأكثر من ٢٦ دولة نامية فيها ١٨٠ مليون طفل فى سن الدراسة، فضلاً عن ذلك فإن الإنفاق العسكرى العالمى يفوق ستة أضعاف خدمة الديون الخارجية للدول النامية، ومن شأن خفض هذا الإنفاق أن يؤدي إلي سرعة حل مشكلات التخلف فيها.

ب- يؤثر بالسلب على التنمية البشرية، حيث زيادة مخصصات الإنفاق العسكرى ستكون على حساب المخصصات المالية المرصودة للإنفاق على التعليم والصحة، ويؤدى هذا بدوره إلى انخفاض تكون رأس المال البشرى الكفء.

ج- تؤدى زيادة الإنفاق العسكرى إلى زيادة الواردات، ومن ثم زيادة عجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات، لأن الدول النامية تستورد معظم سلاحها وكذلك يؤدى إلى زيادة العجز فى الموازنة العامة، وتوجد كذلك مجموعة أخرى من الحجج، وأهمها ضعف الترابط بين مدخلات وهياكل القطاعات العسكرية ومدخلات وهياكل القطاعات المدنية فى الاقتصاد القومى[٣٩].

د- يخلق الإنفاق العسكرى فرص عمل أقل من تلك التى يخلقها الإنفاق المدنى، إضافة إلى أن تكلفة خلقه لفرصة العمل تكون أعلى عن مثيلتها فى القطاع المدنى.

---

[2] Kabir Hasson and other, "Defense Expenditure and Economic Growth in The Soars Countries", **journal of social political Economic studies, Vol. 28, 2003**, p. 276.

(٣٩) طلعت الدمرداش، " تحليل آثار الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على الاقتصاد المصرى فى الفترة (١٩٧٥-١٩٩٥)" **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ٥٠٦-٥٠٧.

هـ- يؤدى الإنفاق العسكرى إلى التضخم، لأنه يؤدى إلى زيادة الطلب، ويتصف الجهاز الإنتاجى فى الدول النامية بأنه غير مرن، كما أنه يؤدى إلى التضخم لكون أن الإنفاق العسكرى لا يصاحبه إنتاج مباشر يمكنه من امتصاص تيارات الدخول النقدية المتولدة عنه، وذلك بعكس الإنفاق المدنى والذى يولد إنتاج مباشر سلعى أو خدمى يمتص تلك التيارات.

و- مزاحمة الإنفاق العسكرى لكل من الاستثمار العام والخاص.

الفريق الثانى: الإنفاق العسكرى محفز لعملية التنمية الاقتصادية:

يرى هذا الفريق أن للإنفاق العسكرى وخاصة فى الدول المتقدمة آثار إيجابية على عملية التنمية، واستدلوا على ذلك ما شهدته الدول الكبرى خلال القرن العشرين، من حالات نمو اقتصادية عالية مصاحبة لمستويات مرتفعة للإنفاق العسكرى، ومن الأمثلة على ذلك: فالنمو الذى شهده الاقتصاد الأمريكى فى فترة الحرب العالمية الأولى والثانية وحقبة الحرب الباردة، والنمو الذى شهدته كل من اليابان والمانيا خلال الثلاثينات من القرن الماضى، وذلك عندما بلغت عسكرة الاقتصاد والمجتمع فى هذين البلدين ذروته، وكذلك مراحل النمو العالية التى شهدها الاتحاد السوفيتى سابقاً فى الفترة ما بين ١٩٣٠ وعام نشوب الحرب العالمية الثانية، وفى حقبة الحرب الباردة حتي عام ١٩٧٠[٤٠].

ويسوق هذا الفريق مجموعة من الحجج لدعم رأيهم المنادى بأن الإنفاق العسكرى محفز للتنمية الاقتصادية، وتتمثل أهم هذه الحجج فى **الآتى**[٤١]:

أ- القوات المسلحة أكثر قطاعات المجتمع تقدماً وانضباطاً، ومن ثم أصبحت مشاركتها فى عملية التنمية مطلباً قومياً ملحاً.

ب- انخفاض تكاليف المشروعات التى يتم تنفيذها عن طريق القطاع العسكرى، عما إذا تم تنفيذها عن طريق القطاع المدنى.

ج-لا يهدف القطاع العسكرى إلي تحقيق أرباح بقدر ما يهدف إلي تغطية التكاليف فقط، وتنفيذ المشروعات فى الأوقات المحددة.

د- يؤدى الإنفاق العسكرى إلى زيادة الطلب الكلى ومن ثم الاستخدام الأفضل للطاقة الإنتاجية.

([2]) Alptekin, Aynur , Levine and Paul , Military Expenditure and Economic Growth: A Meta- Analysis , **Munich Personal RePEc Archive** , (**MPRA**) Paper no. 28853,. February 2011 ,p.45.

([٤١]) وحيد مهدى عامر، **تقييم دور القوات المسلحة فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس: كلية التجارة ، ١٩٨٦)، ص ٤٤.

هـ- يقوم بتنفيذ برامج البنية الأساسية من طرق وكبارى ومطارات وموانئ وشبكات إتصالات، وكلها ضرورية لعملية التنمية.

و- يساهم القطاع العسكرى فى زيادة درجة التحديث للصناعات المختلفة.

ر- يحد الإنفاق العسكرى من التعصب القبلى والعرقى والدينى، حيث يترتب على انخراط الأفراد ضمن القوات المسلحة إكسابهم عادات وتقاليد وسلوكيات جيدة تحفزهم على التوحد والتركيز فى إنجاز أهداف إيجابية غالباً ما تكون أهداف قومية عليا تذوب فيها كل التعصبات.

ح- يؤدى الإنفاق العسكرى إلى اكتساب قدرات تساعد على إكتشاف موارد جديدة، كما حدث فى نيجيريا بالنسبة للنفط، وكما حدث فى فيتنام من سهولة الحصول على مساعدات خارجية.

ط- يمكن الاستفادة من القوات المسلحة فى أوقات السلم في المشروعات الإنمائية، حيث يمكن الاستفادة من خبرة سلاح المهندسين وغيره فى تنفيذ مشروعات البنية الأساسية.

ي- تساهم القوات المسلحة فى أعمال مدنية تتطلب خبرات فنية متقدمة، **مثل:** إجراء دراسات مسح مياه البحار والأنهار، والخرائط والمسح الجوى والحفر والتعدين وحماية الغابات.

ك- تنفذ القوات المسلحة أعمال شبه مدنية، **مثل:** حراسة السواحل والحدود وتشغيل المنارات وأعمال الجمارك ومواجهة الكوارث الطبيعية.

المحور الثالث

التحليل الاقتصادي للانفاق العسكري في الكويت

سيتم تناول التحليل الاقتصادي للانفاق العسكري في الكويت، من خلال **النقاط التالية:**

١- علاقة الإنفاق العسكرى بجانبى الموازنة فى الكويت:

تأرجحت نسبة الإنفاق العسكرى فى الكويتالي النفقات العامة والايرادات العامة بصورة حادة، نظراً للظروف السياسية التي مرت بها الكويت، وكما يتضح من **الجدول التالي:**

جدول (١)

حجم ونسب الإنفاق العسكرى إلى الإنفاق والإيرادات العامة فى الكويت(١٩٩٠-٢٠١٨) "مليار دولار"

السنة	الانفاق العام	الإيرادات العامة	الإنفاق العسكرى		
			القيمة	%من الانفاق العام	%من الإيرادات العام
١٩٩٠	٨.٩	٦.٩	٨.٩	١٠٠.٣	١٢٩.٤
١٩٩١	٢٣.١	١٣.٣	١٢.٩	٥٥.٩	٩٧.١
١٩٩٢	١٨.٣	١٥.٧	٦.٣	٣٤.٦	٤٠.٣
١٩٩٣	١٣.٢	١٣.٩	٣.٠	٢٢.٥	٢١.٤
١٩٩٤	١٣.٠	١٤.٧	٣.٣	٢٥.٣	٢٢.٤
١٩٩٥	١٢.٦	١٥.٠	٣.٧	٢٩.٣	٢٤.٦
١٩٩٦	١٣.٢	١٦.٦	٣.٢	٢٤.٦	١٩.٥
١٩٩٧	١١.٦	١٥.٠	٢.٥	٢١.٢	١٦.٤
١٩٩٨	١٢.١	١٠.٥	٢.٣	١٨.٨	٢١.٧
١٩٩٩	١٣.٧	١٥.٤	٢.٣	١٦.٧	١٤.٨
٢٠٠٠	١٦.٧	٢٥.٢	٢.٧	١٦.١	١٠.٧
٢٠٠١	١٥.٢	١٩.٨	٢.٧	١٧.٧	١٣.٦
٢٠٠٢	١٥.٨	١٨.٣	٢.٨	١٧.٨	١٥.٤
٢٠٠٣	١٨.١	٢٤.٨	٣.١	١٧.٣	١٢.٦
٢٠٠٤	٢١.٠	٣٢.١	٣.٤	١٦.٤	١٠.٧
٢٠٠٥	٢٣.٠	٤٤.٥	٣.٥	١٥.٣	٧.٩
٢٠٠٦	٣٥.١	٦٥.٥	٣.٦	١٠.٢	٥.٥
٢٠٠٧	٣٣.٥	٦١.١	٤.١	١٢.٣	٦.٧
٢٠٠٨	٦٧.١	١٠٩.٤	٤.٤	٦.٦	٤.١
٢٠٠٩	٣٨.٤	٦٢.١	٤.٢	١١.٠	٦.٨
٢٠١٠	٤٨.٧	٧٩.٠	٤.٣	٨.٩	٥.٥
٢٠١١	٦٠.٨	١١٤.٩	٥.٤	٨.٩	٤.٧
٢٠١٢	٦٠.٤	١٢٣.٧	٥.٩	٩.٨	٤.٨
٢٠١٣	٥٨.٤	١١٥.٥	٥.٧	٩.٨	٤.٩
٢٠١٤	٦٥.٩	١١٠.٥	٥.٨	٨.٨	٥.٣
٢٠١٥	٥٩.٦	٦٦.٩	٥.٧	٩.٦	٨.٦
٢٠١٦	٥٥.٩	٥٥.٢	٦.٤	١١.٤	١١.٥
٢٠١٧	٦٢.٥	٦٦.٤	٦.٨	١٠.٩	١٠.٢
٢٠١٨	٧١.٦	٨٤.٥	٧.٢	١٠.١	٨.٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد علي احصاءات بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

- **Stockholm international peace research Institute (sipri),different years .**

ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلي:**

أ- أهمية الإنفاق العسكرى بالنسبة لجانبى الموازنة العامة، **كالأتى:**

- **بالنسبة لاجمالى النفقات العامة:** شكل الإنفاق العسكرى نسبة كبيرة من اجمالى النفقات العامة تراوحت من (٦,٦%-١٠٠,٣%)، كما يلاحظ أن هذه الفترة مرت بمرحلتين، **هما:**

المرحلة الأولي(١٩٩٠ -٢٠٠٣): حيث إتصفت بكبر نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الإنفاق العام، فتراوحت من (١٦,١%- ١٠٠,٣%)، بسبب الاضطرابات السياسية، كحرب الخليج عام ١٩٩٠، وأحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، والغزو الغربي للعراق عام ٢٠٠٣.

المرحلة الثانية(٢٠٠٤ -٢٠١٣): حيث اتصفت بتراجع نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الإنفاق العام، حيث تراوحت من (٦,٦%- ١٧,٨%).

- **بالنسبة لاجمالى الإيرادات العامة:**

شكل الإنفاق العسكرى نسبة كبيرة من الإيرادات العامة إذ تراوحت من (٤,١%- ١٢٩,٤%)، خلال فترة الدراسة، كما يلاحظ أن هذه الفترة تقسم لمرحلتين، **كالأتى:**

المرحلة الأولي(١٩٩٠- ٢٠٠٣): حيث إتصفت بكبر نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الإيرادات العامة، حيث تراوحت من (١٠,٧%- ١٢٩,٤%)، بسبب الاضطرابات السياسية، خلال الفترة، كحرب الخليج في ١٩٩٠، وأحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، والاحتلال الغربي للعراق عام ٢٠٠٣.

المرحلة الثانية(٢٠٠٤ - ٢٠١٣): حيث اتصفت بتراجع نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الإيرادات العامة، حيث تراوحت من (٤,١%- ١٥,٤%).

ب- يلاحظ أن العلاقة بين الإنفاق العسكرى وبين إجمالى الإنفاق العام من جهة، وبين الايرادات العامة من جهة أخرى، لا تتوقف علي حجمهما، بقدر ما تتوقف علي الاستقرار السياسي:

- **بالنسبة للإنفاق العام:**

-**المرحلة الأولي(١٩٩٠- ٢٠٠٣):** عندما كان حجم الانفاق العام صغيراً، حيث تراوح من (٨,٩- ٢٣,١) مليار دولار كان حجم الانفاق العسكري كبير جداً فتراوح من (٢.٣-١٢,٩) مليار دولار، بنسبة الي الانفاق العام تراوحت من (١٦,١%- ١٠٠,٣%)، بسبب الاضطرابات السياسية .

- **المرحلة الثانية(٢٠٠٤ - ٢٠١٣):**عندما كان حجم الانفاق العام كبيراً، حيث تراوح من (٢١- ٧١,٦) مليار دولار، تراجع حجم الانفاق العسكري، فتراوح من (٣.٤-٧,٢) مليار دولار، وبنسبة الي الانفاق العام تراوحت من (٨.٨%- ١٦.٤%) بسبب الاستقرار السياسي.

- **بالنسبة للايرادات العامة:**

- **المرحلة الأولي(١٩٩٠– ٢٠٠٣)**: عندما كان حجم الايراد العام صغيراً، حيث تراوح من (٦,٩– ٢٥,٢) مليار دولار كان حجم الانفاق العسكري كبير جداً فتراوح من (٢.٣–١٢,٩) مليار دولار، بنسبة الي الايراد العام تراوحت من (١٠,٧%– ١٢٩,٤%)، بسبب الاضطرابات السياسية

- **المرحلة الثانية (٢٠٠٤– ٢٠١٣)**: عندما كان حجم الإيراد العام كبيراً، حيث تراوح من (٣٢,١– ١٢٣,٧) مليار دولار، تراجع حجم الانفاق العسكري، فتراوح من (٣.٤–٧,٢) مليار دولار، وبنسبة الي الانفاق العام تراوحت من (٤,١%– ١١,٥%) بسبب الاستقرار السياسي.

٢- علاقة الإنفاق العسكرى بجانبى الميزان التجارى فى الكويت:

يشمل الميزان التجارى جانبى الصادرات والواردات، ويلعب الإنفاق العسكرى دوراً كبيراً فى الميزان التجارى، وذلك نظراً لكبر حجم الإنفاق العسكرى من جهة، ولأن معظم المعدات العسكرية يتم إسيترادها من جهة أخرى، مما يؤدى إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى، **كالأتي:**

جدول (٢)

تطورحجم ونسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الصادرات والواردات فى الكويت (١٩٩٠–٢٠١٨) "مليار دولار"

السنة	الواردات	الصادرات	الإنفاق العسكرى		
			القيمة	%من الواردات	%من الصادرات
١٩٩٠	١٠.٧	٨.٣	٨.٩	٨٣.٤	١٠٧.٦
١٩٩١	١٣.٨	١.٩	١٢.٩	٩٣.٥	٦٧٩.٤
١٩٩٢	١٠.٨	٨.٠	٦.٣	٥٨.٦	٧٩.١
١٩٩٣	١٠.٦	١١.٤	٣.٠	٢٨.٠	٢٦.١
١٩٩٤	١٠.٥	١٢.٦	٣.٣	٣١.٣	٢٦.١
١٩٩٥	١١.٤	١٤.٢	٣.٧	٣٢.٤	٢٦.٠
١٩٩٦	١٢.٣	١٦.٥	٣.٢	٢٦.٤	١٩.٦
١٩٩٧	١٢.٠	١٦.٠	٢.٥	٢٠.٥	١٥.٤
١٩٩٨	١٣.٣	١١.٤	٢.٣	١٧.١	٢٠.٠
١٩٩٩	١١.٩	١٣.٨	٢.٣	١٩.٢	١٦.٦
٢٠٠٠	١١.٤	٢١.٣	٢.٧	٢٣.٦	١٢.٧
٢٠٠١	١٢.٤	١٧.٩	٢.٧	٢١.٧	١٥.٠
٢٠٠٢	١٤.٠	١٧.٠	٢.٨	٢٠.١	١٦.٦
٢٠٠٣	١٦.٥	٢٤.٩	٣.١	١٩.٠	١٢.٦
٢٠٠٤	١٩.٢	٣٣.٨	٣.٤	١٨.٠	١٠.٢
٢٠٠٥	٢٢.٨	٥١.٧	٣.٥	١٥.٤	٦.٨
٢٠٠٦	٢٤.٥	٦٦.٦	٣.٦	١٤.٧	٥.٤
٢٠٠٧	٣٢.٥	٧٢.٧	٤.١	١٢.٧	٥.٧

تابع جدول (٢)

تطورحجم ونسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الصادرات والواردات فى الكويت (١٩٩٠-٢٠١٨) "مليار دولار"

السنة	الواردات	الصادرات	الإنفاق العسكرى		
			القيمة	%من الواردات	%من الصادرات
٢٠٠٨	٣٨.٢	٩٨.٤	٤.٤	١١.٦	٤.٥
٢٠٠٩	٣١.١	٦٣.٠	٤.٢	١٣.٥	٦.٧
٢٠١٠	٣٥.٠	٧٧.٠	٤.٣	١٢.٤	٥.٦
٢٠١١	٣٩.٩	١١٢.٨	٥.٤	١٣.٥	٤.٨
٢٠١٢	٤٥.٧	١٣٠.١	٥.٩	١٣.٠	٤.٦
٢٠١٣	٤٦.٦	١٢٣.٤	٥.٧	١٢.٢	٤.٦
٢٠١٤	٥١.٣	١١١.٤	٥.٨	١١.٤	٥.٢
٢٠١٥	٥١.٥	٦١.٦	٥.٧	١١.١	٩.٣
٢٠١٦	٥٣.١	٥٢.١	٦.٤	١٢.٠	١٢.٢
٢٠١٧	٥٦.٣	٦١.٨	٦.٨	١٢.١	١١.٠
٢٠١٨	٦١.٦	٧٩.٨	٧.٢	١١.٧	٩.٠

المصدر:- من إعداد الباحث بالاعتماد علي احصاءات بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

- Stockholm International Peace Research Institute (**sipri**)، Different Yesar .

ومن الجدول السابق يمكن التمييز بين الإنفاق العسكرى خلال فترة التسعينيات وبين العقد الأخير:

المرحلة الأولي:(١٩٩٠-٢٠٠٣):

كبر نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الواردات والصادرات، **كالأتي:**

أ- نسبة الإنفاق العسكرى إلى الواردات: ارتفاع نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الواردات، حيث تراوحت هذه النسبة من (١٧,١%-٩٣,٥%) خلال هذه الفترة، وقد يرجع ذلك إلى الاضطرابات السياسية والعسكرية فى هذه الحقبة، إذ صاحبها حرب الخليج الأولي، وأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما تلاها من غزو الولايات المتحدة لأفغانستان وإحتلال العراق بعد ذلك.

ب- نسبة الإنفاق العسكرى إلى الصادرات:ارتفاع نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الصادرات، حيث تراوحت هذه النسبة من (١٢,٧%-٦٧٩,٤%)، وقد يرجع ذلك إلى الاضطرابات السياسية والعسكرية فى هذه الحقبة، إذ صاحبها حرب الخليج الأولي، وأحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما تلاها من غزو الولايات المتحدة لأفغانستان وإحتلال العراق بعد ذلك.

المرحلة الثانية:(٢٠٠٤-٢٠١٨): صغر نسبة الإنفاق العسكرى الي اجمالي الواردات والصادرات:

أ- نسبة الإنفاق العسكرى إلى الواردات: تراجعت نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الواردات، حيث تراوحت من (١١.١%-١٨%)، حيث لم تشهد هذه الفترة اضطرابات سياسية كبيرة.

ب- نسبة الإنفاق العسكرى إلى الصادرات: تراجعت نسبة الإنفاق العسكرى إلى إجمالى الصادرات، حيث تراوحت من (٣.٣%-١٢,٢%)، حيث لم تشهد هذه الفترة اضطرابات سياسية.

٣- علاقة الإنفاق العسكرى بالناتج المحلي ومعدل النمو الاقتصادي فى الكويت:

حيث يبين الجدول التالي، **ما يلي:**

أ- يشكل الإنفاق العسكرى الي اجمالي الناتج المحلي نسبة تراوحت من(٣,٣%-١١٧,٣%) خلال فترة الدراسة، ولكن يلاحظ أنه يتم التمييز بين مرحلتين، **كالتالي:**

المرحلة الأولي (١٩٩٠ -٢٠٠٣): ارتفعت نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الناتج المحلى حيث تراوحت من (٦.٥%-١١٧,٣%) وقد يرجع ذلك إلى الاضطرابات السياسية والعسكرية فى هذه الحقبة، إذ صاحبها حرب الخليج الأولي، وأحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما تلاها من غزو الولايات المتحدة لافغانستان واحتلال العراق بعد ذلك، وسبق الإشارة إليه.

المرحلة الثانية: خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٣): تراجعت نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الناتج المحلى حيث تراوحت من (٣%- ٥.٨%)، وقد يرجع ذلك الي استقرار الظروف السياسية في هذه الفترة لحد ما.

ت- كان الناتج المحلى قد تأثر بالأحداث السياسية التي حدثت خلال هذه الفترة، حيث تراجع الناتج المحلى من ١٨.٤ مليار دولار في عام ١٩٩٠ الي ١١ مليار دولار في عام ١٩٩١ بسبب غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠.

٤- تطور حجم ونسب الإنفاق على القطاع العسكرى مقارنة بتطور حجم ونسب الانفاق على التعليم والصحة فى الكويت الي اجمالى الإنفاق العام والناتج المحلى:

ويبين ذلك **الجدول التالي:**

ويتضح من تحليل بيانات الجدول التالي، **أن** التنمية البشرية مرت بحالتين متباينتين، **هما:**

الحالة الأولي خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٠٣): تدهور وضع التنمية البشرية الي حد ما:

كانت نسب الانفاق في صالح الإنفاق العسكرى علي حساب الإنفاق على التعليم والصحة الي الناتج المحلى والإنفاق العام، بسبب الاضطرابات السياسية التي صاحبت هذه الفترة، **كما يلى:**

- تراوحت نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الناتج المحلى (٦.٥%- ٧,٧%) والى الإنفاق العام (١٦,١%-١٧,٨%).
- تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم إلى اجمالى الناتج المحلى (٤,٤%- ٦.٦%) وإلى الإنفاق العام (١٠,٨%- ١٧,١%).
- تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة إلى اجمالى الناتج المحلى (١,٩%- ٢,٩%) وإلى الإنفاق العام (٤.٣%- ٦,٩%).

الحالة الثانية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨): تحسن وضع التنمية البشرية:

تراجعت نسب الانفاق العسكري وارتفعت نسبة الانفاق علي التعليم والصحة، **كالأتي:**

- تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم إلى اجمالى الناتج المحلى فتراوحت من (٥,٩**%** - ١٠%) وإلى اجمالى الإنفاق العام فتراوحت من(٧.٥% -٣٤%) .
- تراوحت نسبة الإنفاق على الصحة إلى اجمالى الناتج المحلى فتراوحت من (١.٥**%** - ٣.٤%) وإلى اجمالى الإنفاق العام فتراوحت من(٣.٣%-٩,٤%) .
- بينما تراجعت نسبة الإنفاق العسكرى إلى اجمالى الناتج المحلى فتراوحت من (٣%- ٥.٨%)، وإلى اجمالى الإنفاق العام (٦.٦%- ١٦.٤%).

جدول (٣)

تطور معدل تغير اجمالى الناتج المحلى ومعدل تغير الإنفاق العسكرى فى الكويت خلال (١٩٩٠ – ٢٠١٨)

السنة	اجمالى الناتج المحلى		الإنفاق العسكرى	
	مليار دولار	معدل نمو الناتج المحلي%	مليار دولار	% من (م . ن . ح)
١٩٩٠	١٨.٤	-١	٨.٩	٤٨.٥
١٩٩١	١١.٠	-١,١	١٢.٩	١١٧.٣
١٩٩٢	١٩.٩	٢	٦.٣	٣١.٨
١٩٩٣	٢٣.٩	٣٤.٠	٣.٠	١٢.٤
١٩٩٤	٢٤.٨	٨.٤	٣.٣	١٣.٣
١٩٩٥	٢٧.٢	٤.٩	٣.٧	١٣.٦
١٩٩٦	٣١.٥	٠.٦	٣.٢	١٠.٣
١٩٩٧	٣٠.٤	٢.٥	٢.٥	٨.١
١٩٩٨	٢٥.٩	٣.٧	٢.٣	٨.٨
١٩٩٩	٣٠.١	-١.٨	٢.٣	٧.٦
٢٠٠٠	٣٧.٧	٤.٧	٢.٧	٧.٢
٢٠٠١	٣٤.٩	٠.٢	٢.٧	٧.٧
٢٠٠٢	٣٨.١	٣.٠	٢.٨	٧.٤
٢٠٠٣	٤٧.٩	١٧.٣	٣.١	٦.٥
٢٠٠٤	٥٩.٤	١٠.٢	٣.٤	٥.٨
٢٠٠٥	٨٠.٨	١٠.٦	٣.٥	٤.٣
٢٠٠٦	١٠١.٥	٧.٥	٣.٦	٣.٥
٢٠٠٧	١١٤.٦	٦.٠	٤.١	٣.٦
٢٠٠٨	١٤٧.٤	٢.٥	٤.٤	٣.٠
٢٠٠٩	١٠٦.٠	-٧.١	٤.٢	٤.٠
٢٠١٠	١١٥.٤	-٢.٤	٤.٣	٣.٨
٢٠١١	١٥٤.٠	٩.٦	٥.٤	٣.٥
٢٠١٢	١٧٤.١	٦.٦	٥.٩	٣.٤
٢٠١٣	١٧٤.٢	١.١	٥.٧	٣.٣
٢٠١٤	١٦٢.٦	٠.٥	٥.٨	٣.٦
٢٠١٥	١١٤.٦	٠.٦	٥.٧	٥.٠
٢٠١٦	١٠٩.٤	٢.٩	٦.٤	٥.٨
٢٠١٧	١٢٠.٧	-٤.٧	٦.٨	٥.٦
٢٠١٨	١٤٠.٦	١.٢	٧.٢	٥.١

المصدر:النسب من إعداد الباحث بالاعتماد علي احصاءات بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

جدول (٤)

تطور حجم ونسب الإنفاق العسكرى والانفاق العام علي التعليم والصحة كنسبة من إجمالى الإنفاق العام واجمالى الناتج المحلى فى الكويت خلال (٢٠٠٠-٢٠١٨) "مليار دولار"

السنة	اجمالى الناتج المحلى	الانفاق العام	الإنفاق العسكرى			الإنفاق العام على التعليم			الإنفاق العام على الصحة		
			القيمة	% من (م. ن .ح)	% من الإنفاق العام	القيمة	%من (م .ن .ح)	% من الإنفاق العام	القيمة	% من (م. ن.ح)	% من الإنفاق العام
٢٠٠٠	٣٧.٧	١٦.٧	٢.٧	٧.٢	١٦.١	١.٨	٤.٨	١٠.٨	٠.٧	١.٩	٤.٣
٢٠٠١	٣٤.٩	١٥.٢	٢.٧	٧.٧	١٧.٧	٢.٣	٦.٦	١٥.١	١.٠	٢.٩	٦.٧
٢٠٠٢	٣٨.١	١٥.٨	٢.٨	٧.٤	١٧.٨	٢.٥	٦.٦	١٥.٨	١.١	٢.٨	٦.٨
٢٠٠٣	٤٧.٩	١٨.١	٣.١	٦.٥	١٧.٣	٣.١	٦.٥	١٧.١	١.٢	٢.٦	٦.٩
٢٠٠٤	٥٩.٤	٢١.٠	٣.٤	٥.٨	١٦.٤	٣.٨	٦.٥	١٨.١	١.٣	٢.٢	٦.٢
٢٠٠٥	٨٠.٨	٢٣.٠	٣.٥	٤.٣	١٥.٣	٥.٤	٦.٦	٢٣.٥	١.٥	١.٩	٦.٧
٢٠٠٦	١٠١.	٣٥.١	٣.٦	٣.٥	١٠.٢	٦.٩	٦.٨	١٩.٧	١.٨	١.٨	٥.٢
٢٠٠٧	١١٤.	٣٣.٥	٤.١	٣.٦	١٢.٣	١١.٤	١٠.٠	٣٤.٠	١.٩	١.٧	٥.٨
٢٠٠٨	١٤٧.	٦٧.١	٤.٤	٣.٠	٦.٦	١٠.٥	٧.١	١٥.٦	٢.٢	١.٥	٣.٣
٢٠٠٩	١٠٦.	٣٨.٤	٤.٢	٤.٠	١١.٠	٧.٧	٧.٣	٢٠.١	٣.٦	٣.٤	٩.٤
٢٠١٠	١١٥.	٤٨.٧	٤.٣	٣.٨	٨.٩	٨.٦	٧.٤	١٧.٧	٢.٥	٢.٢	٥.٢
٢٠١١	١٥٤.	٦٠.٨	٥.٤	٣.٥	٨.٩	١١.٧	٧.٦	١٩.٢	٣.٤	٢.٢	٥.٦
٢٠١٢	١٧٤.	٦٠.٤	٥.٩	٣.٤	٩.٨	١٣.٥	٧.٧	٢٢.٤	٣.٧	٢.١	٦.١
٢٠١٣	١٧٤.	٥٨.٤	٥.٧	٣.٣	٩.٨	١٣.٧	٧.٩	٢٣.٥	٣.٨	٢.٢	٦.٦
٢٠١٤	١٦٢.	٦٥.٩	٥.٨	٣.٦	٨.٨	١٢.٨	٧.٩	١٩.٤	٣.٦	٢.٢	٥.٤
٢٠١٥	١١٤.	٥٩.٦	٥.٧	٥.٠	٩.٦	٩.٠	٧.٩	١٥.١	٢.٤	٢.١	٤.٠
٢٠١٦	١٠٩.	٥٥.٩	٦.٤	٥.٨	١١.٤	٦.٩	٦.٣	١٢.٣	٢.٥	٢.٣	٤.٥
٢٠١٧	١٢٠.	٦٢.٥	٦.٨	٥.٦	١٠.٩	٤.٧	٥.٩	٧.٥	٢.٧	٢.٢	٤.٢
٢٠١٨	١٤٠.	٧١.٦	٧.٢	٥.١	١٠.١	١٤.٠	١٠.٠	١٩.٦	٣.٢	٢.٣	٤.٥

المصدر: النسب من إعداد الباحث بالاعتماد علي احصاءات بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٥- تطور متوسط نصيب الفرد فى الكويت من الإنفاق العسكرى والإنفاق على التعليم والصحة:

يبين ذلك **الجدول (٥)** ويتضح من تحليل بيانات الجدول السابق، **ما يلى:**

أ- تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى والإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة

- تراوح متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى (١٢٧٧,٨-٢٤٣٨) دولار.
- تراوح متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم (٨٨٠,١-٤٥٥٢,٧) دولار.
- تراوح متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة (٣٥٠,٢-١٢٧٧,٥) دولار.

ب- الإنفاق العسكري:

يلاحظ أن نصيب الفرد من الإنفاق العسكري الأكبر بين جميع أنواع النفقات في معظم السنوات، ويرجع ذلك الي الظروف السياسية التي مرت وتمر بها دول الخليج عامة والكويت خاصة.

جدول(٥)

تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى والإنفاق العام على التعليم والصحة فى الكويت (٢٠٠٠-٢٠١٨)" دولار"

السنة	الانفاق العسكرى مليون دولار	الإنفاق العام على التعليم مليون دولار	الإنفاق العام على الصحة مليون دولار	مليون نسمة	نصيب الفرد من الإنفاق العسكرى (دولار)	نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم (دولار)	نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة (دولار)
٢٠٠٠	٢٦٩٥.٦	١٨٠٠	٧١٦.٣	٢.٠	١٣١٨.١	٨٨٠.١	٣٥٠.٢
٢٠٠١	٢٦٨٧.٥	٢٣٠٠	١٠١٢.١	٢.١	١٢٧٧.٨	١٠٩٣.٥	٤٨١.٢
٢٢٠٢	٢٨١٩.١	٢٥٠٠	١٠٦٦.٨	٢.١	١٣١٩.٢	١١٦٩.٩	٤٩٩.٢
٢٠٠٣	٣١٣٤.٥	٣١٠٠	١٢٤٥.٤	٢.٢	١٤٥٠.١	١٤٣٤.١	٥٧٦.١
٢٠٠٤	٣٤٤٧.٨	٣٨٠٠	١٣٠٦.٨	٢.٢	١٥٦٦.٩	١٧٢٦.٩	٥٩٣.٩
٢٠٠٥	٣٥٠٩.٢	٥٤٠٠	١٥٣٥.٢	٢.٣	١٥٤٥.٨	٢٣٧٨.٦	٦٧٦.٢
٢٠٠٦	٣٥٩٥.٨	٦٩٠٠	١٨٢٧	٢.٤	١٥١٤.٩	٢٩٠٦.٩	٧٦٩.٧
٢٠٠٧	٤١١٤.٥	١١٤٠٠	١٩٤٨.٢	٢.٥	١٦٤٣.٢	٤٥٥٢.٧	٧٧٨.٠
٢٠٠٨	٤٤٣١.٠	١٠٥٠٠	٢٢١١	٢.٧	١٦٦٨.٣	٣٩٥٣.٣	٨٣٢.٥
٢٠٠٩	٤٢١٠.١	٧٧٠٠	٣٦٠٤	٢.٨	١٤٩٢.٤	٢٧٢٩.٥	١٢٧٧.٥
٢٠١٠	٤٣٣٤.٦	٨٦٠٠	٢٥٣٨.٨	٣.٠	١٤٤٨.٨	٢٨٧٤.٤	٨٤٨.٦
٢٠١١	٥٣٩٢.٢	١١٧٠٠	٣٣٨٨	٣.٢	١٧٠٢.٠	٣٦٩٣.١	١٠٦٩.٤
٢٠١٢	٥٩٤٣.٣	١٣٥٠٠	٣٦٥٦.١	٣.٣	١٧٧٤.٧	٤٠٣١.٢	١٠٩١.٧
٢٠١٣	٥٦٩٩.٠	١٣٧٠٠	٣٨٣٢.٤	٣.٥	١٦١٦.١	٣٨٨٥.٠	١٠٨٦.٨
٢٠١٤	٥٨٣٠.٣	١٢٨٠٠	٣٥٧٧.٢	٣.٧	١٥٧٩.٦	٣٤٦٨.٠	٩٦٩.٢
٢٠١٥	٥٧٣٨.٧	٩٠٠٠	٢٤٠٦.٦	٣.٨	١٤٩٦.٢	٢٣٤٦.٤	٦٢٧.٤
٢٠١٦	٦٣٦٠.٨	٦٩٠٠	٢٥١٦.٢	٤.٠	١٦٠٧.٥	١٧٤٣.٨	٦٣٥.٩
٢٠١٧	٦٨٠٠.٩	٤٧٠٠	٢٦٥٥.٤	٤.١	١٦٧٦.٧	١١٥٨.٧	٦٥٤.٧
٢٠١٨	٧٢١٧.٩	١٤٠٠٠	٣٢٣٣.٨	٤.١	١٧٤٤.٦	٣٣٨٣.٨	٧٨١.٦

المصدر :- من إعداد الباحث بالاعتماد علي احصاءات بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

- Sipri, **op**, **cit**..

المحور الرابع

قياس أثر الإنفاق العسكري علي النمو الاقتصادي في الكويت

يأخذ النموذج الصورة التالية:

- **المتغير التابع: $YK = b0 + b1K1 + b2K2 + b3K3 + b4K4 + b5\ K5$**

(Y_K): معدل نمو الناتج المحلى فى الكويت.

K_1: الإنفاق العسكرى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.

K_2: الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

K_3: الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.

K_4: باقى الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.

K_5: عجز الميزان التجارى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى.

وبالتالي تم إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام النموذج التالي:

$$Y_K = f\ (K_1, K_2,\ K_3, K_4, K_5)$$

ووفقا للجدول (6) كانت النتيجة هي قبول فرض العدم: والقائل بوجود جذور الوحدة في السلسلة الزمنية لجميع المتغيرات محل الدراسة عند المستوى I(0) والمستوى I(1) حيث أن قيمة (t الجدولية) أكبر من قيم (t المحسوبة)، وكذلك كانت قيم P–value أكبر من قيمة α=0.05.

لذا تم إعادة الاختبار بعد أخذ الفرق الثاني، حيث تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني I(2)، وهنا تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الثانية.

جدول (6) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة Unit Root Test (Augmented Dickey–Fuller Test)

المتغيرات	عند المستوى الصفري I(0)			الفرق الأول I(1)			الفرق الثاني I(2)			درجة التكامل
	بقاطع	بقاطع واتجاه	بدون	بقاطع	بقاطع واتجاه	بدون	بقاطع	بقاطع واتجاه	بدون	
Y_K	25248213	1.524817	4.569821	1.564217	2.258647	0.85421	4.39528	4.62514	4.243257	I(2)
P–value	1.0000	0.9998	1.0000	0.589647	0.24587	0.15248	0.0000	0.0001	0.0000	
K_1	1.745821	0.481066	2.380164	0.8695472	1.54821	0.405356	4.56284	4.56821	4.3254	I(2)
P–value	0.9996	0.9987	0.9944	0.8003	0.6611	0.5248	0.0000	0.0001	0.0000	
K_2	8.541284	4.85421	9.456218	2.52487	0.024158	3.84752	5.562849	4.526481	1.584726	I(2)
P–value	1.0000	1.0000	1.0000	0.856427	0.52987	0.58472	0.0000	0.0000	0.0000	
K_3	1.745128	0.56847	2.752147	0.512478	0.745821	0.48211	4.528472	4.524816	4.254871	I(2)
P–value	0.54124	0.85427	0.45217	0.56214	0.45685	0.6524	0.0000	0.0001	0.0000	
K_4	1.832541	0.547812	٢.٥٢١٤٧٨	0.851427	0.754712	0.652148	3.525478	3.251478	3.625147	I(2)
P–value	0.84153	0.85427	0.85142	0.556325	0.58585	0.53515	0.0000	0.0001	0.0000	
K_5	1.541284	0.425816	٢.٤٦٥٢١٣	0.652148	0.541278	0.621547	2.452172	2.325486	2.421758	I(2)
P–value	0.75214	0.65214	0.75148	0.54216	0.52148	0.62154	0.0000	0.0000	0.0000	

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية للمتغيرات أنها غير ساكنة عند المستوى I(0) و I(1)، وساكنة عند المستوى I(2). وفي محاولة للإجابة على **التساؤل** : "هل هناك علاقة طويلة الأجل بين Y_K ، و K_1, K_2, K_3, K_4, K_5 ، تم استخدام اختبار التكامل المشترك **Co-integration TestJohansen** للتأكد من مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والتي ثبت تكاملها من نفس الدرجة وفق اختبار جذر الوحدة ويوضح الجدول (٧) نتائج اختبار التكامل المشترك:

جدول (٧): التكامل المشترك

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.3524165	35.251466	33.251458	0.0000
At most 1	0.2415842	16.254182	27.325486	0.0021
At most 2	0.1652418	8.5623142	12.5214587	0.0073
At most 3	0.1214587	2.5214214	2.35214572	0.0014
Trace test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.3524165	14.251478	21.2352541	0.0001
At most 1	0.2415842	9.2514852	19.235486	0.0031
At most 2	0.1652418	4.2356411	13.251487	0.0024
At most 3	0.1214587	3.5215486	3.2587411	0.0015
Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrationeqn(s) at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

جاءت نتائج التكامل المشترك مؤكدة لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين Y_K و K_1,K_2, K_3,K_4,K_5 ، في الأجل الطويل وذلك عند مستوى ثقة ٩٥% ($\alpha = 0.05$) .

تقدير العلاقة بين الإنفاق العسكري ومعدل نمو الناتج المحلى فى الكويت .

تم تلخيص نتائج تقدير العلاقة بين**K_1:** الإنفاق العسكرى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى،**K_2:** الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى،**K_3:** الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى،**K_4:** باقى الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى،**K_5:**عجز الميزان التجارى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، كمتغيرات مستقلة، و**Y_K** : معدل نمو الناتج المحلى فى الكويت، كمتغير تابع، فى الجدول (٨) التالى:

جدول (٨) نتائج تقدير العلاقة بين (K_1,K_2 ،K_3 ،K_4 ،K_5) و(Y_K)

شكل العلاقـــة	ثوابت المعادلة ومعنوياتها			معنوية العلاقة		R^2	
	B		Sig_t	F_c	Sig_f	%	dw
خطيـة $Y_K = b_0 + b_1K_1 + b_2K_2 + b_3K_3 + b_4K_4 + b_5K_5$	b_0	90.221	.008	2.139	.125	45.1	2.423
	b_1	−0.642	.736				
	b_2	−5.223	.057				
	b_3	−6.844	.294				
	b_4	0.563	.176				
	b_5	−1.867	.064				
لوغاريتمية $\log Y_K = b_0 + b_1\log K_1 + {}_2\log K_2 + b_3\log K_3 + b_4\log K_4 + b_5\log K_5$	b_0	2.569	.006	3.642	.028	58.3	2.318
	b_1	3.000	.003				
	b_2	4.104	.002				
	b_3	2.123	.007				
	b_4	0.896	.026				
	b_5	−0.816	.015				

ويلاحظ من خلال **الجدول السابق، ما يلى :**

أ- جاء الشكل اللوغاريتمى هو الافضل فى تمثيل العلاقة بين (K_1,K_2 ،K_3 ،K_4 ،K_5) كمتغيرات مستقلة وبين (Y_K) كممتغير تابع، معبراً عن وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة (K_1، K_2 ،K_3 ،K_4) والمتغير التابع (Y_K)، وكذلك وجود علاقة عكسية(K_5) والمتغير التابع (Y_K) .

وكانت المعادلة المقدرة على النحو التالى:

$$\log Y_K = -2.57 + 3.00\log K_1 + 4.10\log K_2 + 2.12\log K_3 + 0.90\log K_4 - 0.82\log K_5$$

حيث يلاحظ أن معاملات الانحدار b_1، b_2، b_3، b_4 ، جاءت موجبة لتعبر عن وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة **K_1:** الإنفاق العسكرى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى،**K_2:** الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى،**K_3:** الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى،**K_4:** باقى الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى والمتغير التابع **Y_K:** معدل نمو الناتج المحلى فى الكويت، وهو ما يتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية.فى حين أن معامل الانحدار b_5 , جاء سالباً ليعبر عن وجود علاقة عكسية بين المتغير المستقل **K_5:**عجز الميزان التجارى كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، والمتغير التابع **(Y_K)**، وهو ما يتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية.

ب- جاءت **R^2 = 58.3%**، ومعنى ذلكان تلك المتغيرات المستقلة تفسر نحو **58.3%** من التغيرات فى المتغير التابع **(Y_K)** والباقى 41.7% يرجع لمتغيرات أخرى، كما جاءت أيضا العلاقة اللوغاريتمية معنوية، حيث بلغت **Sigf = 0.028**، وهى نسبة أقل من 5%.

ج- جاءت المتغيرات المستقلةمعنوية، حيث جاءت **Sig_t**أقلمن ٥% .

د- اذا ما حاولنا حساب مرونة **(Y_K)** بالنسبة الى **(K_1,K_2، K_3، K_4، K_5)**، نجد أن حساب المرونة من خلال النموذج الخطى يختلف عن حسابها من خلال النموذج اللوغاريتمى [٤٢].

فمثلا اذا اردنا حساب مرونة الناتج المحلى الاجمالى **(Y_K)** بالنسبة الى **(K_5)** من خلال النموذج الخطى **كما يلى:**

$$\partial Y_K / \partial K_5 * \bar{K}_5 / \bar{Y}_K$$

أما المرونة فى النموذج اللوغاريتمى فهى عبارة **عن:** $\partial \text{Log } Y_K / \partial \log K_5$

ومن ثم فان:

أ- مرونة الناتج المحلى الاجمالى **Y_K** بالنسبة الى **K_1**:الإنفاق العسكرى:

$$\partial \log Y_K / \partial \log K_1 = 3$$

ب- مرونة الناتج المحلى الاجمالى **Y_K** بالنسبة الى **K_2**:الإنفاق على التعليم :

(٤٢) محمد عبد السميع عنانى ، **مبادئ الاقتصاد القياسى النظرى والتطبيقى**، (الزقازيق : الطبعة الثانية ، مكتبة المدينة ، ١٩٩٣) ، ص ٢٧٥ .

$\partial \log Y_K / \partial \log K_2 = 4.1$

ج– مرونة الناتج المحلى الاجمالى Y_K بالنسبة الى K_3:الإنفاق على الصحة:

$\partial \log Y_K / \partial \log K_3 = 2.12$

د – مرونة الناتج المحلى الاجمالى Y_K بالنسبة الى K_4: باقى الإنفاق العام:

$\partial \log Y_K / \partial \log K_4 = 0.90$

هـ –مرونة الناتج المحلى الاجمالى Y_K بالنسبة الى K_5:عجز الميزان التجارى:

$\partial \log Y_K / \partial \log K_5 = -0.82$

وبالتالى تكون الأهمية النسبية لكل متغير من المتغيرات المستقلة **كالتالى:**

K_1 : K_2 : K_3 : K_4: K_5

27.42 : 37.47 : 19.38:8.23 : 7.50

النتائج والتوصيات

- **<u>النتـــــائج:</u>**

تم التحقق من صحة فرضية البحث، **والقائلة بأنه:**

" **توجد علاقة بين الإنفاق العسكري وبين النمو الاقتصادى في الكويت**":

جاءت النتائج متفقة مع نتائج الدراسات السابقة، والتى تبين منها أن العلاقة معنوية وموجبة (طردية) بين الانفاق العسكري وبين معدل نمو الناتج المحلى في الكويت.

- **<u>التوصيـــات:</u>**

تتمثل أهم هذه التوصيات، في **الأتي:**

١– **ترشيد الانفاق العسكري:** ويجب أخذ الإعتبارين التاليين في الحسبان، **هما:**

الإعتبار الأول: يتعلق بالتخطيط الاستراتيجى للقوة البشرية:

الإعتبار الثاني: يتعلق بتخطيط وبرمجة احتياجات الدفاع من أسلحة و معدات:

٢– زيادة الاهتمام بجوانب التنمية البشرية الأخري (كالتعليم والصحة والتدريب).

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. احصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.

٢. أحمد جمال الدين موسى، " الصناعة العسكرية كمحرك للتنمية فى العالم الثالث بين الطموحات والواقع"، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة، العدد السابع، ١٩٩٠.**

٣. جمال مظلوم، **القوات المسلحة والتنمية الاقتنصادية،** (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ١٩٩٩).

٤. حابس فؤاد عصفور، **اثر الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية لمجموعة من دول الطوق (الأردن – سوريا – مصر- إسرائيل)**، رسالة ماجستير، (الأردن : جامعة اليرموك ، ١٩٨٨).

٥. زكية أحمد مشعل " الإنفاق العسكرى والتنمية الاقتصادية : دراسة تطبيقية لبعض الدول العربية فى منطقة الشرق الأوسط"، **جامعة اليرموك ، مجلة أبحاث اليرموك ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، ٢٠٠٥.**

٦. شجاع نواز، الأثر الاقتصادى لنفقات الدفاع ، **مجلة التمويل والتنمية ، مجلد ٢٠ ، العدد١ ، ١٩٨٣.**

٧. طلال محمود كداوى، **الإنفاق العسكرى الإسرائيلى : ١٩٦٥-١٩٩٠،** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧).

٨. طلعت الدمرداش، " تحليل آثار الإنفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية مع التطبيق على الاقتصاد المصرى فى الفترة ١٩٧٥-١٩٩٥ " ، **المجلد ٤، العدد ٢، مجلة البحثوث التجارية، (جامعة الزقازيق: كلية التجارة).**

٩. طلعت الدمرداش، **الاقتصاد الاجتماعي،** (القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦).

١٠. عبد الرحمن حسن صبرى، أثر الإنفاق العسكرى فى إسرائيل على مسار النمو الاقتصادى خلال (١٩٥٠-١٩٧٠)، **رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٠).**

١١. عبد الرزاق الفارس، **السلاح والخبز: الإنفاق العسكرى فى الوطن العربى(١٩٧٠-١٩٩٠)**، (جامعة الدول العربية: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٣).

١٢. على محمد مراشدة ، **التنمية الاقتصادية فى ظل ظروف الحرب،** (القاهرة : جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٠).

١٣. محمد ابراهيم طريح ، **مدخل فى إقتصاديات النقود والبنوك**، (الزقازيق : مكتبة المدينة ، ١٩٩٠).

١٤. محمد رئيف مسعد،"انعكاسات الإنفاق العسكرى على القطاع الصناعى والتنمية الاقتصادية: مع إشارة خاصة للهند ومصر" ، **مجلة البحوث والدراسات العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٠.**

١٥. محمد عبد السميع عنانى، **مبادئ الاقتصاد القياسى النظرى والتطبيقى**، (الزقازيق: مكتبة المدينة، ١٩٩٣).

١٦. محمود عبد الرحيم أبو سديرة ، **تطوير نظام الموازنات التخطيطية لترشيد الإنفاق العسكرى فى الدول النامية** ، رسالة دكتوراه، (جامعة قناة السويس: كلية التجارة ببور سعيد، ١٩٩٢).

١٧. مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، التقرير الاستراتيجى العربى ، "**الحد من الإنفاق العسكرى وجهود التنمية فى العالم الثالث**"، ١٩٩١.

١٨. وحيد مهدى عامر، **تقييم دور القوات المسلحة فى عملية التنمية الاقتصادية فى مصر**، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، ١٩٨٦).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Maizels and K . Nissanke, "The Determinants of Military Expenditures in developin Countries ", **World development, vol. 14, No.9, 1986.**
2. Alptekin, Aynur , Levine and Paul , Military Expenditure and Economic Growth: A Meta- Analysis , **Munich Personal RePEc Archive , (MPRA)** Paper no. 28853,. February 2011.
3. Ayres . Ron, " Arms Production as a Form of Import –Substituting Industrialization The Turkish Case " , **World Development, vol, 11, No. g, 1983.**
4. Barry Rubin and Thomas A. Keaney, " **Armed Forces in The Middle East Politics and Strategy'**, Framk cass, London, 2002.
5. David K . Whynes, **The Economics of Third World Military Expenditure**, (London: Macmillan Press, 1979).
6. Harris, Geoffrey, " The Determinant of Defense Expenditure in the Asian Region", **Journal of P `eace Research, vol. 23, No . 1, 1986.**
7. Kabir Hasson and other, "Defense Expenditure and Economic Growth in The Soars Countries", **journal of social political Economic studies, Vol. 28, 2003.**

8. Musgrave and P. Musgrave, " **Public Finance in Theory and Practice** ", Macgrow – Hill book comp . 1989.
9. Robert. E. Looney," The Influence of Arms Imports on Third World Debt", **The journal of Developing Areas, Vol. 23, No. 2, 1989.**
10. Robert. E.Looney.' The Impact of Military Expenditure on Human Capital Development In The Arab World", **International of Non Power, Vol. 13, No., 199.**
11. Ron P. Smith, " Models of military Expenditure " , **Journal of Applied Econometrics, vol. 4, 1989.**
12. Sipri, **Year book**, Deferent years.
13. Tom Riddell, " U.S. Military Power,The Terms of Trade, and The Profit Rate", **American Economic Review, vol . 78, No. 2**, (May 1988).